حِرفٌ من أجل التأثير

دعم الحِرف كعامل في تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية

بحث حول السياسات الثقافية

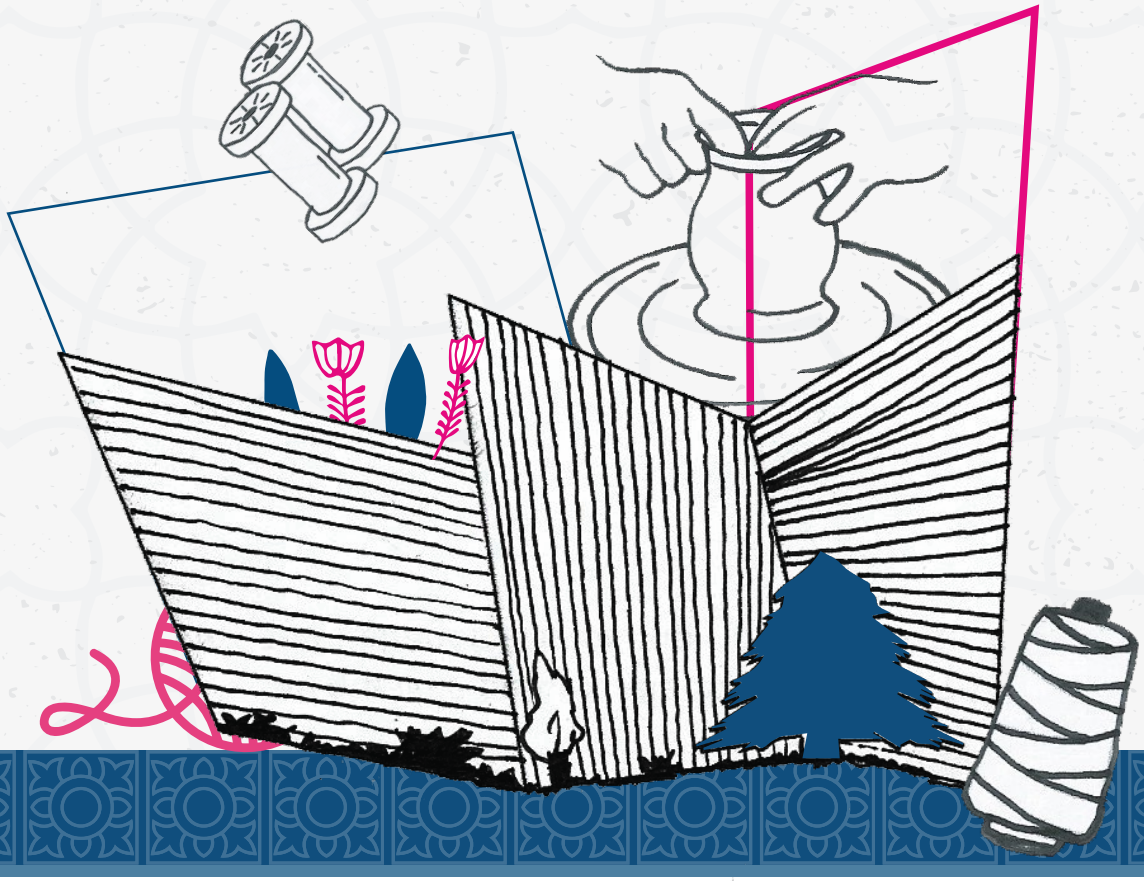

من إعداد: نيكول حاموش

بدعمٍ من

FRIEDRICH NAUMANN STIFTUNG Für die Freiheit.
Lebanon and Syria

THE SAMIR KASSIR FOUNDATION

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠

THE SAMIR KASSIR FOUNDATION

مؤسسة سمير قصير هي منظمة لبنانية لا تتوخى الربح، تسجّلت رسمياً في بيروت تحت رقم العلم والخبر ٣٠/أ.د. بتاريخ ١ شباط/فبراير ٢٠٠٦. سُمّيت تيمّناً بسمير قصير، وهو صحافي لبناني اغتيل في بيروت في ٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٥. تهدف إلى نشر الثقافة الديمقراطية في لبنان والعالم العربي، وتشجيع أصحاب المواهب الجديدة في عالم الصحافة، وبناء حركة من أجل التجدّد الثقافي والديمقراطي والعلماني. هذه هي شروط إنقاذ الشعوب العربية من "حالة الشقاء" التي وصفها سمير قصير في كتابه "تأمّلات في شقاء العرب". تسعى المؤسسة جاهدةً إلى الدفاع عن حرية الإعلام والثقافة من خلال مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية (سكايز) الذي تستضيفه والذي أصبح – منذ إنشائه عام ٢٠٠٨ – أكبر مركز لرصد الانتهاكات ضد الصحافيين والفنّانين في المشرق العربي، بالإضافة إلى كونه مرجعاً للأبحاث حول الصحافة، ولتدريب العاملين في القطاع الإعلامي على تحسين مهاراتهم. تنظّم المؤسسة أيضاً، منذ ٢٠٠٨، مهرجان ربيع بيروت السنوي، وهو مهرجان فنّي مجاني يهدف إلى إتاحة الوصول إلى الثقافة بشكل ديمقراطي وعرض أفضل التجارب الثقافية والفنية الريادية من لبنان والعالم.

FRIEDRICH NAUMANN STIFTUNG Für die Freiheit.

Lebanon and Syria

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية هي مؤسسة ألمانية للسياسة الليبرالية. تأسّست عام ١٩٥٨ على يد ثيودور هوس، أول رئيس لجمهورية ألمانيا الفدرالية، تدعو إلى تعزيز القيم الليبرالية وفي طليعتها حرية الفرد في سعيه وراء السعادة. تشجع مؤسسة فريدريش ناومان التفكير والسياسات الليبرالية بالتعاون مع شركائها المحليين، من خلال التثقيف المدني، والحوار السياسي الدولي، والتشاور السياسي. يهدف عمل المؤسسة، ضمن المجتمع المدني اللبناني، إلى المساهمة في بناء دولة القانون، ومكافحة الفساد، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، ودعم المشاركة في السياسة المحلية. تنفّذ عملها بالتعاون مع شركاء عدة مثل الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، ومؤسسة سمير قصير، ومشوار، والجامعة اللبنانية الامريكية، وجامعة القدّيس يوسف.

المؤلّفة

نيكول حاموش هي خبيرة استشارية وصحافية تهتمّ اهتماماً شديداً بريادة الأعمال الاجتماعية والتنمية المستدامة، والاقتصاد الإبداعي والابتكار، والاستثمار المؤثّر، وقضايا المجتمع المدني، والفنون والثقافة. تتمتع حاموش بأكثر من ٢٠ عاماً من الخبرة. تنسّق مع منظمات دولية ومع القطاع الخاص حول الأبحاث ومهام التخطيط الاستراتيجي، ودراسات الجدوى، والتمويل، والتواصل، وصناعة المحتوى. عملت سابقاً في مصارف استثمار معروفة ومؤسسات مالية في باريس وبيروت طيلة ١٥ عاماً، فضلاً عن المفوضية الأوروبية. نُشرت مقالاتها في عدة وسائل إعلامية ومنصات إلكترونية، بالإضافة إلى مدوّنتها الإلكترونية الخاصة ضمن موقع "موندو بلوغ" (Mondoblog-RFI). كما ساهمت حاموش في عدة منشورات جماعية ومؤتمرات دولية، مثل المنتدى العالمي للتلاقي (World Forum Convergences)، "ميدجينيرايشن" (Medgeneration)، المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، صندوق روبرتو شيميتا، وصالون الكتاب الفرنكوفوني في بيروت. تخرّجت حاموش من معهد العلوم السياسية في باريس وجامعة باريس دوفين، وهي حائزة شهادة ماجستير في الاقتصاد والمالية. تتقن الفرنسية والإنجليزية والعربية والإيطالية والإسبانية بطلاقة، وقد حازت إجازة في اللغات والحضارات من المدرسة الدبلوماسية في مدريد.

المستشارة القانونية

ليال صقر حائزة إجازة ماجستير في القانون من جامعة القديس يوسف في بيروت. فتحت مكتب محاماة خاصاً بها وساعدت في تأسيس عدد من المنظمات غير الحكومية والشركات المدنية والتجارية. تتمتع بأكثر من ١٥ عاماً من الخبرة، ركّزت فيها على حقوق الإنسان وحماية الفئات المهمّشة. عملت مع عدة منظمات محلية ودولية على صياغة سياسات عامة، والمدافعة من أجل تطبيق إصلاحات قانونية ومشاريع وأنشطة موجّهة نحو معالجة كافة أشكال التمييز وتهميش الفئات الحساسة. أدارت ورش عمل متنوّعة لا سيما حول ريادة الأعمال الاجتماعية، وحرية التعبير، والتحرّش الجنسي، وحقوق مجتمع الميم. عام ٢٠١٦، أسست ليال منظمة **نواة للمبادرات القانونية**، وهي منظمة غير حكومية هدفها نشر التوعية بشأن الحقوق من خلال تعزيز المعارف القانونية عن طريق تنفيذ برامج لتطوير القدرات وتنظيم حملات الاتصال والتواصل، كما تقدّم استشارات قانونية وتوفر إمكانية الحصول على تمثيل قانوني، وتضغط من أجل الإصلاحات القانونية.

أجرت منظمة **نواة للمبادرات القانونية** دراسةً حول الإطار القانوني لقطاع الحِرف في لبنان، وهي ملحقة بهذا البحث.

نتوجّه بشكر خاص إلى (بالترتيب الألفبائي): إيزابيل حلو؛ ثريا خالدي، المديرة السابقة لمؤسسة حرفيي الشرق ولبنان؛ جورج معصب، وود أند كو؛ حسن وهبي، نقابة الحرفيين الفنيين؛ رالف اسطفان، كفالات؛ رلى حيدر، الحرفي اللبناني؛ رمزي سلمان، بكرزاي؛ زينة صباغ؛ كريم شعيا، بلاط شعيا؛ كميل طرزي، ميزون طرزي؛ نجوى بدير، وزارة الشؤون الاجتماعية؛ ندى دبس، استديو ندى دبس؛ يوسف فواز، المجموعة.

قائمة المحتويات

مقدّمة ٤

المشهد العام ٥
المعالم الأساسية للقطاع ٥
الحِرف التقليدية ٨
أبرز الجهات المعنية بالقطاع ١٠

التحديات ١٤
القضايا القانونية والحقوق والانتماءات ١٤
الإنتاج والشؤون اللوجستية ١٥
التحديات التجارية، التسويق والانتشار ١٦
الاعتبارات والعقبات السياسية ١٦
التمويل ١٧

التوصيات ١٨
وضع الحِرفيين ومأسسة القطاع ١٩
تحقيق المواءمة والتنسيق بين الشركاء ٢٠
بناء القدرات والتدريب المهني ٢١
التصميم واستهداف الأسواق ٢٢
تحسين بيئة الأعمال والشؤون اللوجستية ٢٢
إصلاح المديرية العامة للجمارك ٢٤
تسويق القطاع والترويج له ٢٤
التمويل ٢٦

الملحق – دراسة قانونية عن قطاع الحِرف ٢٧
تعريف اليونسكو للحِرف والتراث الثقافي ٢٧
تعريف وزارة الشؤون الاجتماعية للحِرف وتصنيفها ٢٧
التشريعات الدولية لحماية التراث الثقافي ٢٨
التشريعات الوطنية لحماية التراث الثقافي ٢٩
محفّزات وقيود نمو القطاع الحِرفي اللبناني ٢٩

مقدّمة

تُعدّ الحِرَف تقليداً راسخاً في لبنان: ومنها الحياكة، والتطريز والصناعات النسيجية، ونفْخ الزجاج، والزخرفة على الخشب، وتصنيع النحاس وغيرها كثير. لكنّ هذا القطاع فَقَدَ، في عصرنا الحديث، جزءاً من ألقه ومجده السابق. فقد أخذ المنتجون يصبّون تركيزهم على المواد المنتجة على نطاق واسع والتي تُعتبر، فوق ذلك، أقلّ كلفةً من الصناعات الحِرفية بشكل عام. ومع النموّ السريع للأسواق العالمية، تدفقت على لبنان المنتجات الحديثة الأقلّ كلفةً، والمصنّعة في أماكن ذات يد عاملة رخيصة الثمن وتكاليف إنتاج متدنية، مثل الهند والصين. يهدّد هذا الأمر باختفاء قطاع الحِرف تدريجياً، خاصةً وأنّ هذا القطاع المرتبط عضوياً بمجتمعات محلية بأسرها يمثّل عنصراً أساسياً من عناصر التراث. كما تتمتّع الحِرف في لبنان، بالإضافة إلى محافظتها على التراث ونقله من جيل إلى آخر، بإمكانية أداء دور أساسي في تطوير الاقتصاد. يكتسب هذا الأمر دلالةً أكبر في وقت تمرّ فيه البلاد بأزمة مالية واقتصادية غير مسبوقة، حيث لم يعد بمقدور الجزء الأكبر من السكان تكبّد أسعار المنتجات المستوردة، وحيث تزداد عملية الاستيراد تعقيداً بفعل الضوابط المفروضة، بحكم الواقع، على رأس المال. إلى جانب ذلك، يشهد العالم، منذ بضع سنوات، توجّهاً عاماً نحو العودة إلى التجارة العادلة، والاستهلاك الأخلاقي، والحِرف اليدوية، فضلاً عن طلب على المنتجات التي تحمل في طيّاتها قصةً ما.

تتطلّب الحِرف استثماراً مالياً منخفضاً، ويمكن أن تشكّل وسيلةً مهمّةً لتوليد فرص العمل والمداخيل، وتخفيف وطأة الفقر، وتأمين النمو الاقتصادي، إذا ما أحيطت بما يكفي من الاهتمام وخضعت للإدارة والتطوير المناسبَين. ومع أنّ مبادراتٍ كثيرةً أُطلقت في الماضي دعماً لهذا القطاع، ومعظمها من تمويل منظمات أجنبية لفترة قصيرة، إلا أنها بقيت محاولات مشتّتة وغير منسّقة. فضلاً عن ذلك، تمّ نشر عدة دراسات حول القطاع، من دون أن يسفر ذلك عن اتّخاذ أي إجراء إضافي. لذا، في غياب هيئة مركزية عامة تعترف بأهمية القطاع وقيمته الاقتصادية والاجتماعية، وتوجد الزخم اللازم والبيئة المتماسكة والواضحة بالنسبة إلى هذه الصناعة، ستكون فرص الاستفادة من كامل إمكانياته متدنية جداً. جديرٌ بالذكر أنّ هذا القطاع يندرج، منذ سنوات، ضمن مهام وزارة الشؤون الاجتماعية ومسؤولياتها؛ لكن لم يُقدَّر حقّ قدره ولم يُستغل بشكل كافٍ لكي يصبح قطاعاً إنتاجياً وعاملاً لتحقيق التماسك الاجتماعي. هنا، تجدر الإشارة إلى أنّ الدستور اللبناني يعترف، في مقدّمته، بأنّ الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركنٌ أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار المجتمع.
يتمتع لبنان بالهيكليات المناسبة، فضلاً عن العلاقات الدولية، التي تمكّنه من الاستفادة من إمكانيات قطاع الحِرف. لكن ثمة حاجة إلى استغلال هذه الهيكلية والاستفادة منها بشكل أفضل. من هذا المنطلق، يتمعن هذا البحث في الوضع الحالي للحِرف اللبنانية والتحديات التي تواجهها، كما يقدّم اقتراحاتٍ لاستراتيجيات وإجراءات مناسبة لتطوير القطاع. وكلنا أمل أن يشكّل البحث خارطة طريق لصنّاع القرار المتطلعين نحو الإصلاح، إذا ما أعطوا الأولوية للسياسات التي تحسّن الظروف الاجتماعية وتُحيي التراث المحلي.

المشهد العام

المعالم الأساسية للقطاع

قطاع غير رسمي

تُمثّل الحِرف قطاعاً غير رسمي بشكل خاص، ذا نطاق ضيّق من الإنتاج نسبياً. وتُعتبر المؤسسات الأصغر حجماً، بفعل حجمها، شديدة التعرض لمشاكل الحوكمة السيئة، والسياسات الرديئة، وضعف المؤسسات الرسمية. كما تتأثر سلباً بارتفاع تكاليف الإجراءات البيروقراطية. من هذا المنطلق، تبقى هذه الكيانات رهينة القطاع غير الرسمي وغير المسجّل الذي يعيق نموّها، كونه يقلّص مدى وصولها إلى التمويل، والخدمات العامة، والعقود التي تُبرم عادةً مع كبار الشركاء التجاريين.

انعدام الإحصاءات والبيانات

وفقاً لنجوى بدير، رئيسة مصلحة الحِرف والصناعات اليدوية في وزارة الشؤون الاجتماعية، التي جرت مقابلتها ضمن إطار هذه الدراسة، يعود آخر مسح لقطاع الحِرف إلى العام ٢٠٠٠. فلا يتوفر الكثير من المعلومات والإحصاءات الدقيقة حول هذا القطاع، بل لا يتعدى جلّ ما هو متوفّر بعض الأرقام المجزّأة ذات المصادر المشكوك فيها. ووفقاً للرئيس الحالي لنقابة الحِرفيين الفنيين، حسن وهبي الذي جرت مقابلته لغرض إعداد هذه الدراسة، تسجّل في النقابة ٥٠٠ عضو بالإجمال مع العلم أنّ العدد الحالي للأعضاء المسجّلين لا يتجاوز التسعين.

وأحصت جمعية الصناعيين اللبنانيين وجود ما بين ٧٠٠ و٨٠٠ حِرفي يعملون في سلسلة القيمة الخاصة بالحِرف الخشبية، ومنهم عمال خشب، ومنجّدون، ومصنّعو زجاج وعاملون في مجال النقش على الخشب، وغيرهم.[1]

قطاع ضعيف

يُشكّل الحِرفيون، بصورة عامة، مجتمعاً ضعيفاً، ينقصه الدعم، وقد تمّ وضعه تحت اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية. وفقاً لدراسة أجرتها شبكة المدن المتوسطية حول التنمية الحضرية في مدينة صيدا، تكسب ٣ آلاف أُسرة معيشة رزقها من الصناعة الحِرفية في المنطقة، منها ٦٥,٦٪ من الأُسر التي تعيش ما دون خط الفقر الوطني، حيث تجني أقل من ٤ دولارات يومياً.[2]

شيخوخة الحِرفيين

تجاوز ٦٢٪ من الحِرفيين سنّ الخمسين.[3] ففي صيدا على وجه التحديد، تتجاوز أعمار أكثر من ٧٠٪ من أصحاب المشاريع الحِرفية الخامسة والخمسين.[4] كما يعود تاريخ إنشاء أكثر من ٧٢٪ من المؤسسات التي شملها المسح إلى أكثر من ٢٥ سنة. في الواقع، وحدها ٨٪ تأسّست خلال السنوات الخمس إلى العشر الماضية.
يُفيد معظم الحِرفيين بأنهم يفضّلون ألا يسير أبناؤهم على خطاهم، نظراً إلى انعدام الأمن الاقتصادي والمداخيل. بأي حال، لا يبدي أبناؤهم، في أغلب الأحيان، اهتماماً بإدارة عمل المؤسسة من بعدهم.[5]

1-Farah Makki, Lebanese Craftsmanship Insights for Policy Making, Case Study on Bourj Hammoud, Research Report, NAHNOO, July 2019.
http://nahnoo.org/wp-content/uploads/2020/04/Research-Report-Bourj-Hammoud- Crafts-NAHNOO_-June-2019-by-Farah-Makki-.pdf

2-Kanj Hamadé, Jad Chaaban, Ilin Srour, Saida Urban Sustainable Development Strategy, Strategic Diagnosis Report, Medcities.
http://www.medcities.org/documents/22116/135803/4.+Saida_+Diagnosis_Traditional+Crafts+and+Trades.pdf/d4 fc79a8-444a-4a9a-ae46-d06dbb7425ce

3-Makki, Op. cit.

4-Makki, Op. cit.

5-Makki, Op. cit.

ارتفاع التمثيل النسائي

تُمثّل النساء ٧٦٪ من الحِرفيين.[6] ويتمّ إنتاج الحِرف إما في المنازل، أو في منظمات غير حكومية وتعاونيات ومراكز تدريبية، قبل أن يتمّ تسويقها من خلال منافذ تسويقية بديلة. على سبيل المثال، في ٢٠١٣-٢٠١٤، وظّف أحد المشاريع المدعومة من قِبل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في جبل عامل (جنوب لبنان)، والمنفّذ بإدارة زينة صباغ التي جرت مقابلتها أيضاً، ٣٠٠ امرأة تقريباً.

نشاط منفرد

تعتمد ٤٥٪ من المؤسسات على عمل حِرفي واحد، يزاوله بشكل أساسي من محترفه أو منزله. لكنّ النساء يعملن أيضاً، بشكل غالب، من خلال التعاونيات وفي الجمعيات.[7] فتتعامل ٣٥٪ من المؤسسات مع أقل من ٥ موظفين، و١١٪ مع عدد يتراوح بين ٦ و٢٠ موظفاً، و٣٪ مع ٢٠-٥٠ موظفاً، في حين أنّ مؤسسة واحدة- هي "بواسولييه دو ريف" (Boisseliers du Rif) تضمّ أكثر من ١٠٠ موظف.[8]

الحِرفيون السوريون كجزءٍ من اليد العاملة المحلية

أصبح الحِرفيون السوريون يُعتبرون اليوم، بنظر عدة مصمّمين على غرار ندى دبس، جزءاً من اليد العاملة الحِرفية في لبنان. لكنّ حِرفيين لبنانيين آخرين ينظرون إليهم كمنافسين في السوق.[9]

المهارة الفنية المحلية

تشتهر كل منطقة بصناعتها الحِرفية الخاصة، كالفخّار في بيت شباب وراشيا الفخّار، وصناعة النحاس في طرابلس والقلمون، وصناعة الخشب في طرابلس وبعلبك والشوف، ونفْخ الزجاج في صور، وغير ذلك.

قلّة اللاعبين الأساسيين

نجح عدد محدود فقط من الحِرفيين في إنشاء علامات تجارية والعمل مع عدة جهات فاعلة في السوق، مثل: الحِرفي اللبناني (L'Artisan du Liban)، بيت الحِرفي (La Maison de l'Artisan)، حِرفيّو لبنان والشرق (Artisans du Liban et de l'Orient)، الشرق ٤٩٩ (Orient 499)، ومفتاح الشرق.

الاعتماد على السياحة والمغتربين والوسطاء

يعتمد إنتاج الحِرف، بشكل كبير، على الطلب الناتج عن قطاع السياحة فضلاً عن الأنشطة التجارية لبعض الوسطاء، كمنظمي المعارض مثلاً، سواء أفي لبنان أم في الخارج، كفرنسا أو الولايات المتحدة أو الإمارات العربية المتحدة.
أما خارج نطاق هذه المعارض، فما زالت صادرات الصناعات الحِرفية محدودةً. بالفعل، قليلة هي المنصات الإلكترونية التي تبيع منتجات الحِرف اللبنانية في الخارج، فيما يقبض الوسطاء عمولات كبيرة على ذلك.

نقطة جذب سياحية

تشكّل الأسواق والمناسبات المحلية فرصةً لعرض الحِرف، مما يساهم في إنعاش عدة مناطق ريفية. فمن الوجهات السياحية المعروفة بصناعاتها الحِرفية متحف الصابون في صيدا، بكرزاي في الشوف المعروفة بصناعة الفخّار، ومتحف تربل في البقاع، وغير ذلك.

6- المرجع نفسه.

7- المرجع نفسه.

8- المرجع نفسه.

9- المرجع نفسه.

قطاع منتعش من خلال المصمّمين ورواد الأعمال

يضطر الحِرفيون أحياناً إلى التأقلم مع تبدّل اتّجاهات السوق، وإيجاد طرق جديدة لجذب المستهلكين في الأسواق الحديثة من خلال منتجاتهم. لذا، بالتعاون مع مصمّمين واعدين، يدرس بعض الحرفيّين طرقاً جديدة لطرح تصاميم راقية أكثر حداثة، تُدمَج فيها المواد الحديثة، لكي تصبح السلع التقليدية أكثر قابليةً للتسويق. في هذا الإطار، يتعاون مع الحِرفيين عدةُ مصمّمين ورواد أعمال معروفين محلياً ودولياً، مثل ندى دبس، كارين شيكرجيان، زياد أبي شاكر وغيرهم.

دعم من جهات مانحة ومنظمات أجنبية

موّلت منظمات أجنبية، ومنها وكالات متنوّعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، معظم التدريبات المهنية ودورات بناء القدرات في هذا المجال. فتزوّد هذه التدريبات الحِرفيين، خلال فترة تتراوح بين سنتين وأربع سنوات، بدعم تقني وصناعي، فضلاً عن مساعدة في مجال التصميم والتسويق.

ضعف الدعم من مؤسسات التمويل وكفالات[10]

تقدّم مؤسسات التمويل البالغ الصغر القروض إلى الحِرفيين والتعاونيات. فيبلغ عدد العملاء الناشطين حالياً لدى مؤسسة "المجموعة" للتمويل البالغ الصغر، وفقاً لرئيسها التنفيذي يوسف فواز الذي أجرينا معه مقابلة، ٧٠٠ تقريباً. وهي تملك حافظة قروض بقيمة ٧٦٥ ألف دولار. بحسب فواز، تشهد هذه الأرقام انخفاضاً على الأرجح بسبب الأزمة الاقتصادية الحالية.

تُظهر الأرقام الرسمية الصادرة عن كفالات أنّ دعم الحِرف، بين ٢٠٠٠ و٢٠٢٠، اقتصر على ٢٪ من حافظتها الإجمالية فقط، متوزّعاً على المناطق بالشكل التالي: فقد آلت إلى قطاع الحِرف ٠,٨٤٪ من قروض كفالات في البقاع، و١,٨٧٪ في بيروت، و١,٨٩٪ في الشمال، و١,٩٩٪ في النبطية، و٢,١١٪ في الجنوب، و٢,٨٥٪ في جبل لبنان.

توزّع ضمانات كفالات على قطاع الحِرف، وقيمتها
٢٠٠٠ - ٢٠٢٠

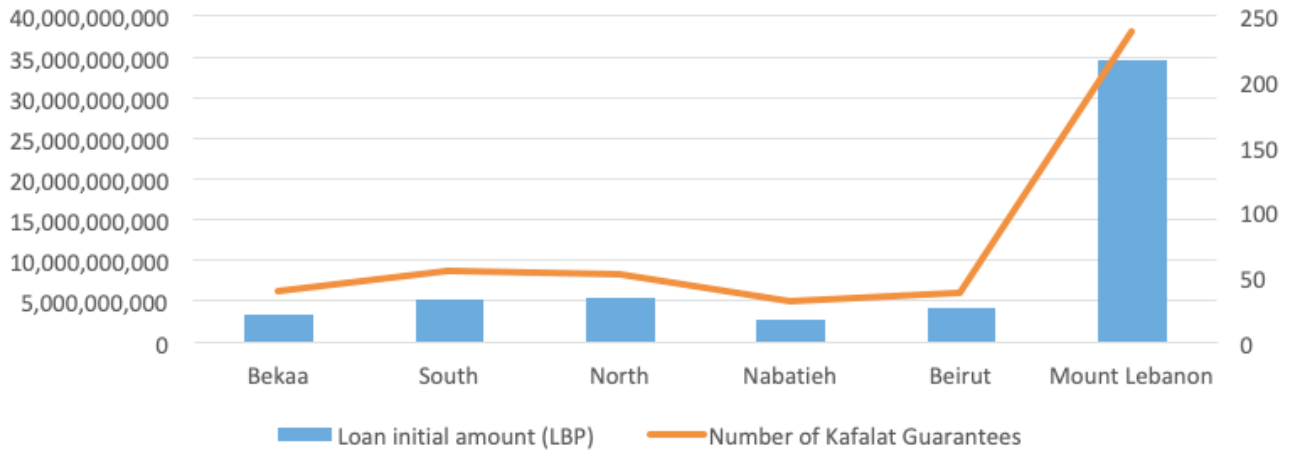

10- كفالات هي مؤسسة تمويل لبنانية تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الحصول على قروض مصرفية تجارية، فتمنح كفالات للحصول على قروض مصرفية بناءً على دراسات جدوى وخطط عمل تبرهن استدامة النشاط الاقتصادي المقترح. تعود ملكية شركة كفالات إلى المؤسسة اللبنانية لضمان الودائع (٧٥٪) وخمسين مصرفاً لبنانياً (٢٥٪).

الحِرف التقليدية

تندرج الحِرف ضمن قسم "السياحة الثقافية، الحِرف اليدوية" على موقع اكتشف لبنان الخاص بوزارة السياحة.[11] يتضمّن الموقع قائمةً بعدّة حِرف، منها على سبيل المثال لا الحصر نفْخ الزجاج، السكاكين الجزينية، الحياكة والتطريز. لكنّ قائمة وزارة السياحة لا تتضمّن حرفاً أخرى مثل صناعة شبكات صيد السمك والبلاط. مع ذلك، اخترنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على الحِرف الأساسية المدرجة في موقع الوزارة، باستثناء صناعة الحلي والأكلات التقليدية كون هذه الأخيرة تملك أسواقاً خاصة بها ولا تواجه التحديات نفسها.

نفْخ الزجاج

نفْخ الزجاج تقنية قديمة جداً، لعلها الأقدم بين الحِرف اليدوية. ظهرت محترفات نفْخ الزجاج في كافة المدن الفينيقية، لا سيما في صور وصيدا وطرابلس. فيبتكر صانعو الزجاج أشكالاً متنوعة للزجاج بألوان مختلفة، مثل أكواب الماء، وكؤوس النبيذ، وأقداح البيرة، وأباريق الماء، والمزهريات، والشمعدانات. اليوم، لم تبقَ إلا جهة واحدة تعمل بشكل ناشط جداً في نفْخ الزجاج، هي آل خليفة في الصرفند على بعد ١٤ كلم جنوب صيدا. يُعتبر الزجاج الذي تنتجه هذه الأسرة شفّافاً، صافياً، وخالياً من فقاقيع الهواء. كما هناك مصنّع آخر في البداوي، بالقرب من طرابلس.

الحياكة

تُستخدم عدة أساليب في الحياكة بواسطة آلات النول الأفقية لصنع مفارش الطاولات، والسترات، والعباءات التقليدية العربية، والقفاطين الصوفية المزخرفة. ومِن الحِرفيين مَن يستخدم آلات النول العمودية لصنع الخيم والبُسط من شعر الماعز أو صوف الخراف. تقع أبرز مراكز الحياكة في لبنان اليوم في بسكنتا (المتن - جبل لبنان)، الذوق (كسروان - جبل لبنان)، برجا، بشتفين، بعدران وشحيم (الشوف - جبل لبنان)، كوسبا (الكورة - الشمال)، الفاكهة وعرسال (بعلبك - البقاع) وبكيفا (البقاع الغربي). وهي حِرفةٌ تزاولها نساء بشكل أساسي. تشتهر بعلبك بحِرفة فريدة من نوعها تقوم على الجمع بين صياغة الفضة والحياكة. وتشتمل الكثير من المشاريع اليوم على التعاون بين نساء لبنانيات ولاجئات، معظمهنّ من سوريا.

صناعة الفخّار

يشمل الفخّار، أكان مطلياً باللون الأصفر أو الرمادي، صحون الحساء، والأطباق، والمرطبانات الطويلة (المستخدمة لحفظ زيت الزيتون والخل والعرق)، وأواني القهوة أو الشاي، والزبديات، وكؤوس النبيذ، وصحون المازة، وأباريق الماء (المستخدمة لإبقاء الماء بارداً). تقع أهمّ محترفات الخزف في لبنان في بيت شباب (المتن)، عيتا الفخّار وراشيا الفخّار (البقاع الغربي)، آسيا (البترون - الشمال)، جسر القاضي (عاليه - جبل لبنان)، الجمهور (بعبدا - جبل لبنان)، المينا (طرابلس - الشمال)، خلدة (الشوف)، والغازية (صيدا - جنوب لبنان). كما أنشأ رمزي سلمان مركزاً لصناعة الفخار في بكرزاي (الشوف).

النحاس

يستخدم الحِرفيون أربع تقنيات لتصنيع الحِرف من النحاس، والنحاس الأصفر، والفضة هي: الطرق، الصب، السحب، والكبس. بعد ساعات طويلة من العمل المركّز، يتحوّل المعدن إلى أشكال معيّنة، مثل مصابيح الزيت، والرماح المدببة، والقوارير، وحاويات النبات، والشمعدانات. تتمركز محترفات الأشغال النحاسية في طرابلس والقلمون (الشمال)، بيروت، زحلة (البقاع)، صيدا، بعلبك، فضلاً عن بيت شباب بشكل خاص.

11-اكتشف لبنان، السياحة الثقافة، "عيش حب لبنان" http://www.destinationlebanon.gov.lb/en/tourismtype/details/17

الحِرف الخشبية

تتّخذ الحِرف الخشبية في لبنان عدة أشكال متنوّعة كتطعيم الخشب، أو طليه، أو تحويله، أو نحته. يُستخدم تطعيم الخشب لزخرفة الأثاث في البيوت ذات الطراز العربي، كالكراسي، والطاولات الصغيرة، والمناضد، والمرايا، فضلاً عن ألعاب الشطرنج، وطاولات النرد، وحافظات الأقلام، والعلب. يتطلّب هذا النوع من الحِرف اليدوية حِرفياً بارعاً يُجيد فنّ ترصيع الخشب وتلبيسه.

على صعيد تحويل الخشب، يحوّل العمّال خشب الأرز إلى فناجين قهوة، ومزهريات، وأوانٍ. كما يعِدّ الحرفيون تصاميم بناءً على أشكال هندسية وأشكال الأزهار. يتمركز صانعو الحِرف الخشبية اليوم في ضواحي بيروت وفي أسواق طرابلس العتيقة.

أدوات المائدة ذات المقابض المنقوشة

يمكن تزيين أدوات المائدة، مثل الشُّوَك والسكاكين، وملاعق تقديم السلطات، وسكاكين الجيب، وفتّاحات القناني، بمقابض تشبه في شكلها رؤوس الطيور على سبيل المثال. تُعتبر جزين اليوم، وهي بلدة واقعة في جنوب لبنان، مركز صناعة السكاكين الحِرفية. تَستخدم المحترفات في جزين مواد مثل العاج، وقرون الجاموس والماعز أو الخراف، فضلاً عن الفولاذ غير القابل للصدأ، والفولاذ الفضي، والنحاس.

التطريز

تُستخدَم طريقتان في التطريز هما الطرق والأويا. الطرق هو ثوب مطرز بخيط فضي باستخدام الموسلين الأسود، أو البيج، أو البني المثبّت في طوق التطريز. أما الأويا، فهو شبيه بتقنية الكروشيه نوعاً ما، لكن باستخدام إبرة وخيط قطني رفيع. يشتهر حِرفيّو منطقة بعلبك خصيصاً باعتماد تقنيّتي الطرق والأويا. تشرف مؤسسة بيت الحِرفي على عدد كبير من محترفات التطريز، موفّرة لها الدعم المالي والتقني، كما تساعدها على بيع منتجاتها.

تُعرض أشغال التطريز وتُباع في عدة مناطق، على نحوٍ يعكس مميّزات كل منطقة: شمالاً في طرابلس والبترون وزغرتا؛ وفي جبل لبنان في ذوق مكايل وجونية؛ وفي الشوف في دير القمر وبعقلين؛ وفي البقاع في زحلة وبعلبك وجب جنين؛ وجنوباً في صيدا وصور.

الصابون المعطّر

تُصنّع كريات الصابون المعطّرة والملوّنة من زيت الزيتون منذ قرون عدة. ويُعتبر خان الصابون في طرابلس إحدى العلامات الفارقة في هذه الحِرفة.

صناعة السلال

لطالما كانت حياكة السلال والبسط وسجاجيد الصلاة فناً من فنون القرويين اللبنانيين منذ قرون. تتألّف المكوّنات الأساسية لهذه الصناعة من القصب وأوراق النخيل. يتمّ استخدام هذه السلال لملئها بالفواكه والخضار، كما تتم حياكة أنواع أخرى من القصب لصنع بسط بألوان متنوّعة. اليوم، تقدّم هذه الحِرفة أشغالاً أكثر منفعةً، مثل قبعات القش أو حاويات أصص النباتات. وتشجع السلطات اللبنانية، بمساعدة مؤسسة بيت الحِرفي، صنّاع السلال على استدامة هذا التقليد.

طوّر صنّاع السلال في عمشيت (جبل لبنان)، بالقرب من جبيل، حِرفة حياكة أوراق النخيل لإنتاج القبعات والسلال وحاويات أصص الأزهار. أما في الكواشرة (عكار - الشمال)، على بعد ٣ كلم عن الحدود الشمالية مع سوريا، فتُستخدم عشبة الحلفا لتصنيع حصائر متعدّدة الألوان وصوانٍ كبيرة. في الوقت نفسه، في بلدة الهرمل (البقاع)، يعمل حِرفيون في المحترفات على حياكة سجاجيد الصلاة باستخدام قش الذرة الملوّن. أخيراً، تُعتبر بلدات أخرى، مثل زغرتا وحلوة شمالاً، وكفرا وصيدا جنوباً، متخصصةً في تجديل القصب أو الأملود لتصنيع سلال كبيرة لنقل الفاكهة، لا سيما الحمضيات.

أبرز الجهات المعنية بالقطاع

تُلحَق الحِرف بوزارات وكيانات متنوّعة. لكن يغيب التنسيق بين مختلف شركاء هذا القطاع، مما يجعل هذه الصناعة مشتّتة تحت رحمة سلطات وولايات مختلفة.

وزارة الشؤون الاجتماعية

تُعتبر مسؤوليات مصلحة الحِرف والصناعات اليدوية في وزارة الشؤون الاجتماعية وامتيازاتها شاملة نسبياً، وفقاً للمادة ٤٥ من المرسوم ٥٧٣٤ (المتعلق بتنظيم الوزارة)، لا بل يمكن أن تغطي مجالات التدخل كلها إذا ما تمّ تطبيقها بشكل كامل. أما في الواقع، فقد اقتصرت تدخلات المصلحة، بشكل أساسي، على تنظيم التدريبات. إن قرار إسناد إدارة القطاع الحِرفي إلى وزارة الشؤون الاجتماعية هو قرار مرتبط باعتبارات اجتماعية. بعد نهاية الحرب الأهلية، كانت الصناعة الحِرفية قطاعاً غير معروف وغير مُسجل، وفي ظلّ المدخول المتدنّي ووضع العمل غير المستقرّ اعتُبر الحِرفيّون فئة مُهمّشة.

وفقاً للمرسوم ٥٧٣٤، تُشرف وزارة الشؤون الاجتماعية على تنمية الحِرف ودعم الحِرفيين. فتخضع مصلحة الحِرف والصناعات اليدوية لسلطة مديرية التنمية الاجتماعية. وفقاً للمادة ٤٣، تنقسم المصلحة إلى دائرتين إحداهما خاصة بالحِرف والأخرى بتصريف الإنتاج. وتتمثل مهام وزارة الشؤون الاجتماعية في ما يتعلق بتنمية الحِرف، وفقاً للمادة ٤٤، بوضع جدول الحِرف والصناعات اليدوية وتحديد أماكن توزّعها وعدد العاملين فيها، والعمل على وضع دراسة شاملة عن هذه الحِرف والصناعات اليدوية واقتراح ما يساعد على تطويرها واستمرارها؛ تشجيع الحِرفيين واقتراح كافة المساعدات والقروض النقدية والعينية والفنية اللازمة؛ تأمين تدريب الراغبين في العمل وتأهيلهم ومتابعة تدريب المنتجين ومساعدتهم على اختيار وتنفيذ النماذج القابلة للتنفيذ وذات المردود الاقتصادي المرتفع؛ توجيه التدريب في المراكز الاجتماعية التابعة للوزارة لإنتاج الحِرف والصناعات اليدوية الخفيفة بإتقان وجودة وقابلية التسويق؛ العمل على وضع دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه الحِرف والصناعات اليدوية وتعميمها على الحِرفيين للاستفادة منها.[12]

بعد الحرب – هنا، تجدر الإشارة إلى أنّ وزارة الشؤون الاجتماعية تأسّست عام ١٩٩٤ – طوّرت الوزارة برامج لدعم مجتمع الحِرفيين. فنظّمت دورات تدريب مهني غير رسمية قصيرة في مراكز التنمية الاجتماعية التابعة لها في مختلف أنحاء البلاد -وعددها ٢٢. – وكذلك من خلال منظمات غير حكومية. تتيح هذه المراكز للوزارة أن يكون لها حضور محلي، مما يسهل تنفيذ مشاريع التنمية المحلية.

لم يبدأ نشاط الوزارة في القطاع بإثبات فعاليته إلا في العام ٢٠١١، عندما تمّ توزيع مخصصاتها وتطبيق برامجها المحددة. فتسجّل في الوزارة ٥٠٠ حِرفيّ، مع الإشارة إلى أنّ نجوى بدير تفيد بوجود الآلاف الآخرين، لكنّ معظمهم لم يصرّحوا عن أنفسهم. في ٢٠١٥-٢٠١٦، تسجّل ٣٥١ متدرّباً تقريباً في دورات تدريبية حِرفية غير رسمية وقصيرة، معظمها مخصّص لصناعة البسط والصابون والمنتجات الشمعية وتعليم الخياطة. لكنّ الوزارة لا تقدّم دروساً في صناعات الخشب، والنحاس، والزجاج، والفخّار، نظراً إلى ميزانيتها المحدودة وبسبب ارتفاع تكاليف المعدّات المطلوبة لهذه الحِرف. بالإضافة إلى ذلك، تمنح الوزارة شهادات تخرّج خاصة بها للمتدربين بعد إكمالهم دورات التدريب المهني بنجاح. كما تشارك الوزارة، لتعزيز دورها في مجال منح الشهادات والتدريب، في دراسة جارية وسلسلة من اجتماعات تديرها منظمة العمل الدولية، بالتنسيق مع اليونيسف، بغية وضع الإطار الاستراتيجي الوطني للتعليم والتدريب المهني والتقني في لبنان لفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢.[13] فتمّ إدراج التوصيات الأساسية المتعلقة بالقطاع ضمن ثلاثة أهداف: الالتحاق وتقديم الخدمات، الجودة والملاءمة، الحوكمة والنظم. تشمل هذه التوصيات إضفاء الطابع المؤسساتي على معايير الحرف وإعداد سجلّ بالحِرفيين. فيتلقّى الحِرفيون المؤهلون بطاقة عضوية رسمية، تمنحهم حقّ الاستفادة من برامج التدريب والتسويق وكذلك من حوافز اقتصادية على المواد الأولية.

12-Makki, Op. cit.

13-المرجع نفسه.

تعرض وزارة الشؤون الاجتماعية منتجات الحِرفيين في موقع أساسي، بيت الحرفي، وهو متجر واسع يقع في منطقة عين المريسة في بيروت عند الواجهة البحرية. حتى الآونة الأخيرة، جذب المحلّ سياحاً وزبائن أجانب ولبنانيين. لكن منذ بداية الأزمة الاقتصادية عام ٢٠١٩، ارتفعت الأسعار ارتفاعاً ملحوظاً بسبب انهيار قيمة الليرة اللبنانية، فبات المكان يواجه تحديات تهدّد استدامة أنشطته.

أجرت وزارة الشؤون الاجتماعية دراسة جدوى لأربعة قطاعات هي: نفْخ الزجاج، فنّ الروطان، الفخّار، والصناعات النسيجية. فأوصت الدراسة بأن يتمّ تشجيع حِرفة نفْخ الزجاج بالتنسيق مع التعاونيات، والصناعات النسيجية بالتعاون مع الجمعيات. وفي حين يمكن لصناعة الفخّار أن تستعين بكلتا الجهتين، يمكن ممارسة فنّ الروطان بشكل منفرد.

وزارة السياحة

أدرجت وزارة السياحة معظم الحِرف، إن لم نقل كلها، على موقعها الإلكتروني، مروّجةً للمناطق التي تشتهر بصناعتها.

وزارة الثقافة

تُعنى وزارة الثقافة بالتراث الذي يُعرَّف كمختلف الأعمال الإبداعية المنبثقة عن المجتمع والقائمة على التقاليد، على نحوٍ يعكس الهوية الثقافية والاجتماعية للمجتمع اللبناني بكل أطيافه، ومناطقه، وعصوره التاريخية. يتمّ تناقل التراث شفهياً، أو من خلال أشكال التعبير الأخرى كالفنون، والحِرف، والثقافة، والهندسة المعمارية التقليدية.

يمكن أن تستفيد الحِرف من القانون رقم ٢٠٠٨/٣٥ المتعلق بتنظيم وزارة الثقافة. نصّ القانون على إنشاء صندوقين في الوزارة يُدعيان "صندوق دعم الأنشطة والصناعات الثقافية" و"صندوق الآثار والمنشآت التراثية والتاريخية". يهدف الصندوق الأول إلى دعم البرامج والأنشطة في الميادين التي تُعنى بها المديرية العامة للشؤون الثقافية، والمساهمة في تمويل إنتاجات الصناعات الثقافية واقتصاد المعرفة وأنشطتها، ولا سيما دعم إنتاج الأفلام والوثائق والمنشورات السمعية-البصرية، وفي تسويق هذه النتاجات. أما الصندوق الثاني، فمتخصص في تمويل المشاريع العامة والخاصة الرامية إلى البحث والتنقيب والكشف عن المواقع والمجموعات والمنشآت الأثرية والتراثية والتاريخية، وإلى حمايتها وترميمها وتطويرها وتجهيزها لاستخدامها في سبيل النفع العام، وإلى تعزيز مجموعات الممتلكات الأثرية المنقولة وترميمها. لكن ما زال من المنتظر إصدار مراسيم تنفيذية لتنظيم هذين الصندوقين بشكل فعال.

تبلغ كامل الميزانية المخصصة لوزارة الثقافة ١٪ تقريباً من الموازنة السنوية الإجمالية للدولة اللبنانية. ويُخصّص ٥٠٪ من هذا المبلغ للمعهد الوطني اللبناني العالي للموسيقى، فيما تتوزّع النسبة المتبقية بين المديرية العامة للآثار والمديرية العامة للشؤون الثقافية التي تُعنى بالحفاظ على التراث الثقافي.
بالإضافة إلى ذلك، تشمل أنظمة وزارة الثقافة حماية الحِرفيين والترويج لأنشطتهم خلال المهرجانات والمعارض.

وزارة الصناعة

تشارك وزارة الصناعة في عدة مبادرات لدعم الحِرف. فمنذ العام ٢٠١٣، قدّمت الوزارة مساحةً إلى نقابة الحِرفيين الفنيين في الطابق الأرضي من مبناها. لكن تجري حالياً مناقشات بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصناعة بغية نقل موقع النقابة إلى وزارة الشؤون.

تُعتبر "مجموعة ياد للحِرف (YAD)" التي طوّرتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) عام ٢٠١٩ بالشراكة مع وزارة الصناعة ملكاً للوزارة. لكنّ مستقبل هذه المجموعة غير معروف خاصةً في ظل توقّف مشروع يونيدو بسبب عدم توفّر التمويل.[14] وقد أفادت وزارة الصناعة بأن ليس لديها أي اعتراض على نقل ملكية "ياد" إلى وزارة الشؤون الاجتماعية أو حتى إلى مستثمر أجنبي.

كما تمّ تنفيذ مشروع تنموي آخر، بعنوان "الصناعات الابتكارية اللبنانية" بالتعاون مع وزارة الصناعة.

14-Nicole Hamouche, Platforms supporting Designers, Goethe Institute, April 2019, p.2,
http://backend.institutdesfinances.gov.lb/wpcontent/uploads/2020/09/platforms_supporting_designers_fantasmeem_findings_nicole_hamouche.pdf

نقابة الحِرفيين الفنّيين

أنشئت نقابة الحِرفيين الفنّيين عام ٢٠٠٠ بمبادرة من وزارة الشؤون الاجتماعية، وفقاً لنجوى بدير. وقد أفاد الرئيس الجديد للنقابة، حسن وهبي، أنه يعمل على إصلاح أنظمتها الداخلية والتحفيز على انضواء أعضاء جدد من خلال تعزيز مستوى الحماية، والتمويل، والانتشار وغير ذلك.

كان هناك ٩٠ عضواً مسجلاً في النقابة فقط في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. تقدّم بطاقة الانتساب عدة امتيازات للحِرفي: فهي تسهّل له الحصول على تأشيرات وإنجاز المعاملات الرسمية مع وزارة المالية وغير ذلك من الأمور. كما يوفّر له الانتساب إلى النقابة فرصاً تدريبيةً تؤمّنها النقابة أو منظمات أخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بالإضافة إلى ذلك، تدعو النقابة الحِرفيين إلى المشاركة في مهرجانات في مختلف أنحاء لبنان، على غرار حمانا وبحمدون. كما تملك النقابة صالة عرض خاصة بها في مبنى وزارة الصناعة. أما في طرابلس، فللنقابة متجر يُعرف باسم "سوق أرتيزانو". تشمل رسوم الاشتراك في النقابة تسديد دفعة أولى بقيمة ١٥٠ ألف ليرة لبنانية، يليها مبلغ ٨٠ ألف ليرة لبنانية يُدفع سنوياً بعد ذلك.

بيت الحِرفي

يقع بيت الحِرفي في موقع بارز عند الواجهة البحرية لبيروت. وهو عبارة عن مبادرة أطلقتها وزارة الشؤون الاجتماعية بغية تشجيع الحِرف المحلية. تحتل هذه المبادرة أهميةً كبيرةً بالنسبة إلى مئات الحِرفيين في مختلف المناطق اللبنانية الذين يشاركون في عملية الحفاظ على طرق التصنيع التقليدية القديمة.

عام ٢٠٠٦، تمّ فصل بيت الحِرفي عن وزارة الشؤون الاجتماعية ليكون مسؤولاً أمام الوزير مباشرةً. وهو اليوم منظمة مستقلة، تديرها لجنة من تسعة أشخاص، في ظل شكوك حول تسييس عملية تعيينهم، من دون تحديد شروط مرجعية واضحة في هذا الشأن. في الماضي كانت الوزارة تشتري منتجات الحِرفيين مباشرةً، متحمّلةً خطر عدم بيعها كلها. أما بموجب النظام الحالي، فلا يبيع بيت الحِرفي المنتجات إلا عند قبض ثمنها، ممّا لا يُغري الحِرفي كثيراً.

الحِرفي اللبناني

الحِرفي اللبناني هي مؤسسة اجتماعية أنشئت عام ١٩٧٩. يتمثل المساهم الرئيسي فيها بمنظمة غير حكومية تُدعى الحركة الاجتماعية (Mouvement Social). تعمل مؤسسة الحِرفي اللبناني مع حِرفيين من مختلف أنحاء البلاد. فتنظّم تدريبات للنساء، وتزوّدهنّ بالآلات والمعدّات، كما تعمل مع ثلاث مجموعات غير رسمية في عكار، وواحدة في طرابلس، فضلاً عن مشاريع بالغة الصغر متخصصة في أعمال الخشب والنحاس الأصفر، موظّفةً رجالاً بشكل غالب. يتراوح عدد المستفيدين بشكل مباشر بين ٣٠٠ و٣٥٠ شخصاً، فيما يصل عدد المستفيدين بشكل غير مباشر إلى ٨٠٠ وفقاً للمديرة رلى حيدر. توظف مؤسسة الحِرفي اللبناني ٣٠ شخصاً.[15] كما تبيع منتجات عشر منظمات غير حكومية تتعاون مع حِرفيين.

حِرفيّو لبنان والشرق (Artisans du Liban et de l'Orient)

تأسست مؤسسة حِرفيّي لبنان والشرق عام ١٩٦٧ على يد مي الخوري، الزوجة الراحلة لأحد أبرز المهندسين المعماريين المعاصرين في لبنان، بيار الخوري. باعت المؤسسة حِرفاً تقليدية حملت توقيع حِرفيين محليين. في تلك الآونة، كانت هذه المبادرة عبارة عن مفهوم جديد يجمع بين التجارة من جهة والعمل الناشط من جهة أخرى. فساهمت في إحياء صناعة تقليدية كانت على وشك الاندثار، وتحويلها إلى مهنة قابلة للاستمرارية من جديد. استقت مي الخوري المواد الأولية من تركيا وسوريا، كما وضعت شخصياً تصاميم لحِرف تقليدية بحلةٍّ جديدة، وأحيت أنماطاً وأساليب طواها النسيان. لكنّ المتجر بدأ يمنى بخسارات مالية مع الهبوط في عدد السياح الخليجيين. فما كان من ناديا الخوري التي تولت إدارة الاعمال بعد مي إلا أن بحثت عن شارٍ ليشتري حرفيي لبنان والشرق كمؤسسة. غير أنّ محاولتها باءت بالفشل.

15-Nicole Hamouche, Op. cit.

الشرق ٤٩٩ (Orient 499)

الشرق ٤٩٩ هو متجر ومحترف يعرض أعمالاً حِرفية وإبداعات المصمّمين. تتنوّع الأغراض المعروضة بين القطع الأثرية والمفروشات العصرية، فضلاً عن ملابس وأكسسوارات صُنع أغلبها في لبنان، مع وجود قسم مستورد من تركيا ومصر والمغرب. تتمثّل رؤية هذه العلامة التجارية بابتكار قطع فخمة مستدامة بالاعتماد على التراث الحِرفي في المنطقة.

توظّف الشركة، بشكل مباشر وغير مباشر، حوالى ٢٠٠ حِرفي، كعمال النحاس، والنجارة، والزجاج، وصانعي الصابون، فضلاً عن الحِرفيين في مجال الحياكة، والطباعة، والدباغة، والتطريز، والخياطة.

مفتاح الشرق

انطلق كمتجر صغير في الذوق عام ١٩٩٦، ثم نما وتوسّع ليشمل سبعة فروع في مختلف المناطق اللبنانية، منها فرع في السوق الحرّة لمطار بيروت.

بكرزاي

أسّس المهندس رمزي سلمان – الذي جرت مقابلته لغرض إعداد هذه الدراسة – بكرزاي ليكون مشروعاً للحفاظ على التراث. فكان مساحةً منظّمةً ومنسّقةً لعرض وبيع تصاميم لبنانية ومنتجات مطبخية من لبنان. ومن أبرز المعالم السياحية في هذا المكان احتضانه لمركز يُعنى بصناعة الفخّار، يُعتبر، بنظر سلمان، مركزاً تدريبياً للشباب من المنطقة. وقد تمّت الاستعانة بحِرفي بارع في صناعة الفخّار من منطقة الفيوم الشهيرة في مصر لتدريب الحِرفيين المحليين. كما يبيع هذا المكان أعمال فنانين لبنانيين مشهورين في صناعة الخزف.

مبادرات أخرى

لا بدّ من الإشارة أيضاً إلى شركات خاصة أخرى نجحت في توظيف عدد كبير من الحِرفيين، أو ترتكز على الحِرف أو التراث كطريقة عمل، وهي تشكّل نماذج ملهمة يُحتذى بها في هذا القطاع. تصدّر معظم هذه الشركات – التي تشكّل قصص نجاح باهرة – قسماً كبيراً من منتوجاتها. وهي تشمل على سبيل المثال لا الحصر بلاط شعيا المتخصص في صناعة البلاط ذي التصاميم التقليدية، و"ميزون طرزي" (Maison Tarazi) المتخصصة في الخشب المطعّم، جورج معصب في مجال الخشب، ندى دبس، و"إيماج دوريان" (Images d'Orient) (مع أنّ هذه الأخيرة تهتمّ بالتصاميم التراثية أكثر من الحِرف بشكل صرف).

بالإضافة إلى ذلك، اختارت بعض صالات عرض الأعمال والتصاميم الفنية، مثل كاليري كاروان (Carwan Gallery) الترويج للحِرف من خلال المصمّمين الذين تختارهم. جديرٌ بالذكر أنّ كاليري كاروان قد نقلت مقرّها إلى أثينا منذ انفجار مرفأ بيروت في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠. تعرض كاروان، في المعارض وفي صالتها الرئيسية أيضاً، أعمال مصمّمين رياديين من الشرق الأوسط، ومنها أعمال عصرية فريدة من نوعها كقطع الأثاث والإنارة ذات الإصدار المحدود فضلاً عن أعمال فنية متعددة.

التحديات

تتنوّع التحديات بين عدم إلمام الحرفيّين بحقوقهم وطرق الحماية، وانعدام خدمات التوجيه الواضحة، ومشاكل في التنظيم والإدارة، فضلاً عن التسويق والتمويل، وأخيراً انعدام الاعتراف والتقدير. فيعاني الحِرفيون مستويات عالية من انعدام الاستقرار، كما يشتكون من أنهم لا يلقون التقدير اللازم. وتتوفّر تحديات أخرى ذات طبيعة سياسية: فقد تعذّر تطبيق الكثير من المبادرات التي أطلقتها هيئات رسمية، مثل مصلحة الحِرف والصناعات اليدوية في وزارة الشؤون الاجتماعية، لأسباب بيروقراطية ملتبسة. كما يُلاحظ انعدام الكفاءة أو الاهتمام داخل الإدارة أو حتى الإهمال. ينطبق الأمر نفسه على إدارة الهيئات ذات الصلة بالقطاع العام مثل بيت الحِرفي الذي يمثّل الصورة الرئيسية "الرسمية" للحِرف اللبنانية والتي باتت تشهد ركوداً. بالإضافة إلى ذلك، يترافق السياق الاقتصادي الكلي مع مجموعة من التحديات الخاصة به، مثل المنافسة التي تشكّلها السلع المستوردة، وازدياد أسعار المواد الأولية، لا سيما في ظل انهيار قيمة الليرة اللبنانية.

يتّسم الإطار العام بعدد من الخصائص التي يمكن أن تعود بالفائدة على الصناعة الحِرفية، في حال تمّ استغلالها جيداً. ولعلّ مشاكل تداخل الاختصاصات وانعدام التنسيق بين الإدارات، فضلاً عن عدم الإلمام بأدوات الدعم المتوفرة، تفسّر جزئياً سبب ركود القطاع.

القضايا القانونية والحقوق والانتماءات

وضْع الحِرفيين

معظم الحِرفيين غير مسجّلين في أي مؤسسة رسمية، بما في ذلك وزارة الشؤون الاجتماعية وغرفة التجارة والصناعة الإقليمية، بل يعملون عوضاً عن ذلك في سوق الاقتصاد الرمادي. زد على ذلك أنّ نقابة الحِرفيين الفنّيين فقدت أكثر من ٨٠٪ من أعضائها. وبسبب عدم انضمام الحِرفيين إلى النقابة، يفقدون فرصة الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية.

عقلية الحِرفيين

لا يُبدي الحِرفيون اهتماماً كبيراً بنقل معارفهم ومهاراتهم إلى وافدين جدد على السوق، خاصةً عندما لا يهتم أبناؤهم بتولي عمل العائلة وتأمين استمرارية التقليد الأُسري. فضلاً عن ذلك، يسود اعتقاد عام بأنّ حِرفتهم لا تلقى اعترافاً أو تقديراً وبالتالي يميلون إلى عدم تشجيع أبنائهم على السير في خطاهم. إلى جانب ذلك، من الملاحظ أنّ هناك نوعاً من المعارضة للأفكار المبتكرة والمفروضة من أشخاص خارجيين، لا بين الحِرفيين أنفسهم فحسب بل من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية أيضاً.

علامة "صُنع في لبنان" – شهادة المنشأ

يواجه القطاع الحِرفي عدة تحديات في ما يتعلق بالحصول على شهادة "صُنع في لبنان" المطلوبة للتصدير. تصدر هذه العلامة عن وزارة الصناعة، بناءً على مجموعة من المعايير غير المعدّلة لتناسب احتياجات الحِرفيين. تشمل هذه المعايير مكان الإنتاج، وعدد الآلات، وعدد الموظفين. من هنا، نادراً ما يستوفي الحِرفيون المعايير المطلوبة.

فضلاً عن ذلك، يتطلّب التصدير أيضاً الحصول على شهادة تسجيل في غرفة التجارة والصناعة، مما يفرض على الحِرفيين شروطاً قاسية.

هيئات تنظيمية ضعيفة

تعاني الصناعة الحِرفية، بالرغم من ارتباطها رسمياً بوزارة الشؤون الاجتماعية، من قلّة اهتمام صنّاع القرار بها، وكذلك من غياب هيئة تنظيمية مستقلة وقوية تكون مسؤولةً عن تنظيم القطاع وتطويره. أما نقابة الحِرفيين الفنّيين، فغير فاعلة بشكل عام، وتضمّ عدداً قليلاً جداً من الأعضاء، وبالتالي فلا يمكن اعتبارها ممثلاً فعلياً عن القطاع.

عدم وجود قاعدة بيانات

تمّ تنفيذ آخر مسح للقطاع عام ٢٠٠٠. من هنا، يجب تحديث البيانات وتوثيقها لكي تتمكّن وزارة الشؤون الاجتماعية من توفير الإعانات وتطبيق برامج تساعد الحِرفيين المسجّلين والمعروفين، وإشراكهم في مبادرات بناء القدرات والتدريب، والترويج لمنتجاتهم في الخارج.

عدم تطبيق القوانين

لم تستفد وزارة الشؤون الاجتماعية من كافة صلاحياتها بعد، ولا تمّ توسيع صلاحيات صندوق التراث التابع لوزارة الثقافة من أجل دعم الحِرف.

ضعف اتفاقات التجارة مع أسواق التصدير المحتملة

مع أنّ لبنان وقّع عدداً من اتفاقات التجارة مع شركاء دوليين، بمن فيهم الاتحاد الأوروبي ودول عربية متنوّعة، فهناك على الأرجح أسواق تصدير كبرى أخرى، كالولايات المتحدة وكندا وأستراليا ودول السوق المشتركة الجنوبية (ميركوسور)، حيث تنتشر جاليات لبنانية كبيرة، لم تُعقد معها أي اتفاقات ثنائية.

انعدام التنسيق بين الوزارات والهيئات الرسمية

تملك عدة مؤسسات دوراً في دعم قطاع الحِرف، مثل وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة الثقافة، وزارة السياحة، وزارة الصناعة ووزارة الخارجية. لكن ليس من توجّه استراتيجي موحّد بين مختلف هذه الأطراف.

الإنتاج والشؤون اللوجستية

الوصول إلى المواد الأولية

لا يجوز للحِرفيين المحليين الاستيراد إذا كانوا لا يملكون تصريحاً من وزارة المالية يذكر بوضوح الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي المتوجبة عليهم. في الوقت الحالي، وخلال السنوات الأخيرة، واجه معظم الحِرفيين (أفراداً ومؤسسات) صعوبات شملت التزاماتهم الضريبية. بالإضافة إلى ذلك، باتت المواد الأولية مكلفةً للغاية بسبب انهيار قيمة الليرة اللبنانية.

معايير الجودة

تعتمد الحاجة إلى شهادات ضمان الجودة على طبيعة المنتج. فلا يكون ضمان الجودة مطلوباً إلا عندما يُحتمل أن تكون المنتجات خطرة و/أو عندما يجوز أن تلامس الطعام، كالمنتجات النحاسية أو الفخّارية.
لكنّ معايير مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (ليبنور) لمراقبة الجودة لا تشمل معايير خاصة بالسلع الحِرفية.

كلفة الشحن

منذ اندلاع الحرب في سوريا، تعطّلت المواصلات البرية نحو الأردن، والعراق، ودول مجلس التعاون الخليجي. فبات على المصدّرين سلوك طريق المطار و/أو المرفأ، مما أفقدهم القدرة على المنافسة لا سيما عندما يتم الشحن من قِبل شركات مثل دي إتش إل (DHL) أو فيديكس (FedEx) أو شركات خاصة أخرى.

التحديات التجارية، التسويق والانتشار

يطلب الوسطاء، سواء أكانوا الموزّعين أم المصمّمين أنفسهم، عمولات كبيرة، ويدفعون مبالغ زهيدة جداً إلى الحِرفيين مما يضاعف شعور هؤلاء بأنهم لا يلقون حق قدرهم. وفي أغلب الأحيان، يفتقر الحِرفيون إلى معلومات عن الفرص الراهنة، ناهيك عن أنّ أخبار المعارض والمناسبات الدولية لا تُنشر على نطاق واسع، وبالتالي فلا تبلغ مسامعهم.

يواجه الحِرفيون صعوباتٍ أيضاً على صعيد الوصول إلى المعارض الدولية، فيكون عليهم تكبّد رسوم الاشتراك الباهظة في المعارض فضلاً عن كلفة النقليات وصعوبتها. مع ذلك، تُعتبر الصادرات أساسيةً بالنسبة إلى استمراريتهم نظراً إلى الحجم الصغير للسوق المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، يواجه الحِرفيون منافسةً من منتجات حديثة أقل كلفة، مصمّمة في أوروبا، ومنتَجة في أماكن ذات يد عاملة رخيصة الثمن مثل الصين وغيرها من دول جنوب شرق آسيا. كذلك، ما زال على الحِرفيين اللبنانيين دخول معترك الأسواق الرقمية، مما سيمنحهم القدرة على المنافسة وفرصاً عدة.

الاعتبارات والعقبات السياسية

انعدام الشفافية

ندّد كلٌّ من نجوى بدير وحسن وهبي بانعدام الشفافية في عملية اختيار الحِرفيين للمشاركة في المعارض والمناسبات التي تنظّمها وزارة الخارجية، مثل معرض الحِرف الذي نُظّم عام ٢٠١٩ في روما أو غيرها من الفرص المموّلة من جهات خارجية.

الإهمال وعدم الالتزام والاهتمام والكفاءة

عام ٢٠١٦، أعرب المغرب عن استعداده لمساعدة لبنان وتبادل خبراته في قطاع الحِرف مع وزارة الشؤون الاجتماعية. لكنّ المسألة لم تلقَ أي متابعة. وفي ٢٠١٨، أعربت مصر بدورها عن اهتمامها بتبادل الخبرات مع وزارة الشؤون الاجتماعية، لا سيما على صعيد إنشاء تعاونيات الحِرفيين وإدارتها. وقد تمّ حتى تحضير مذكّرة تفاهم وتسليمها إلى الوزارة، مع تأمين التمويل من اليونيسف. لكنّ المشروع لم يشهد تقدّماً حتى اليوم.

عملت وزارة الشؤون الاجتماعية أيضاً مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) على مشروع زراعي بقيمة ٥ ملايين دولار، يشارك فيه حِرفيون. وقد نصّت فكرة المشروع على الاستعاضة عن شراء المواد الأولية والأصباغ المرتفعة الثمن من الخارج للمنتجات النسيجية، كالبسط مثلاً، بإنتاج المواد الأولية في لبنان من خلال استخدام المنتجات الطبيعية وبالتعاون مع المزارعين.

الفساد في الجمارك

يشتكي المصمّمون والصناعيون من تفشّي الفساد في إدارة الجمارك في المرفأ والمطار، وهو أمر أكّدته الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد المدعومة من قِبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[16] عام ٢٠١٥، أفاد وزير المالية آنذاك علي حسن خليل أنّ الفساد في الجمارك يكلّف الدولة اللبنانية ١,٢ مليار دولار سنوياً.[17]

16-Launching the "Anti-Corruption National Strategy" Project and its Executive Plan, UNDP, https://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/projects/LaunchingtheAnti-CorruptionNationalStrategyProjectanditsExecutivePlan.html

17-"Khalil: Corruption at Customs Costing State 1.2 Billion Dollars," Naharnet, February 12, 2005, http://www.naharnet.com/stories/en/167128

التمويل

يصل التمويل الدولي على شكل مشاريع قصيرة المدى تستمرّ لسنتين على الأكثر، مما لا يتيح وقتاً كافياً لنضوج البرامج وقطف ثمارها. فضلاً عن ذلك، تركّز هذه البرامج غالباً على جانب واحد فقط من السلسلة برمّتها، مما لا يسمح للمشروع أن يحقّق كامل إمكانياته. ولعلّ مبادرتَي "ياد" و"منجرة" خير مثالين على ذلك. بالإضافة إلى ذلك، لا يتوافق التمويل الأجنبي دائماً مع الاحتياجات على الأرض؛ فيؤول جزء كبير من التمويل إلى الدراسات المالية والخبراء والاستشاريين عوضاً عن الحِرفيين ونشاطاتهم بحدّ ذاتها.

أما كفالات التي اعتبرت الحِرف التقليدية أحد القطاعات الأساسية التي ستقدّم لها الدعم، فعاجزةٌ اليوم عن تقديم أي كفالة، خاصةً وأنّ المصارف نفسها قد توقّفت عن منح قروض منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. بدورها، تبدي مؤسسات التمويل البالغ الصغر التي تُعدّ من أهمّ ممولي القطاع تردداً أكبر اليوم تجاه التمويل نظراً إلى الأزمة، مما أدى إلى تراجع الطلب على القروض البالغة الصغر بسبب تدني الفرص المتاحة في السوق. في هذا الإطار، يُشير يوسف فواز من مؤسسة "المجموعة" إلى انعدام الثقة والقدرة على الانتشار لدى الحِرفيين وشركائهم من رواد الأعمال الذين يتخوّفون من طلب قروض في الوضع الحالي.

تتراكم كل هذه الصعوبات في ظل غياب أي آلية لتقديم الإعانات الفعالة، والقروض الميسّرة، والإعفاءات الضريبية، وغيرها من الحوافز لحِرفيي القطاع الذين ما زالوا ملتزمين بالعمل في السوق الرسمية.

التوصيات

وقّع لبنان على عدد من الاتفاقيات الدولية، منها اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي التي تمّ اعتمادها خلال المؤتمر العام لليونسيكو في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢. يعتمد القطاع إطاراً عاماً يمكّن من تنفيذ عدة إجراءات داعمة، إذا ما تمّت الاستفادة منه فعلاً. لذا، فمن الضروري منحه الاهتمام الذي يستحقه، والاعتراف بقدراته الإنتاجية، عوضاً عن اعتباره قطاعاً ضعيفاً ليس الهدف من إدارته إلا تأمين احتياجاته الأساسية للبقاء. في الواقع، ينطوي القطاع على قيمة كبيرة، وبمقدوره أن يزدهر إذا نعم بالبيئة المناسبة والأدوات المطلوبة. وإلى جانب القيمة الاقتصادية التي يمكن أن يقدّمها، قد يكون أيضاً عاملاً لتحقيق التماسك الاجتماعي. من هذا المنطلق، تدعو الحاجة إلى تصميم استراتيجية وطنية واضحة لدعم القطاع وتطبيقها.

تمّ إقرار قوانين ومراسم متعلقة بوزارة الثقافة ووزاة الشؤون الاجتماعية، مما يفسح المجال أمام احتمالات واسعة. تحدّد هذه الأنظمة اختصاصات الهيئات المعنية ومسؤولياتها، مثل مصلحة الحِرف والصناعات اليدوية في وزارة الشؤون الاجتماعية ومؤسسة بيت الحِرفي. كما يمكن أن تستفيد الحِرف من الإطار الاستراتيجي الوطني للتعليم والتدريب المهني والتقني ٢٠١٨-٢٠٢٢،[19] ومن خطة لبنان الصناعة ٢٠٢٥ الخاصة بوزارة الصناعة.[20] كذلك، تُعتبر الأدوات والآليات متوفرة لكنها غير مستخدمة. من هنا، من شأن اعتماد استراتيجية طوعية لتشجيع ودعم الحِرف في مختلف المناطق، خاصة في ظل الأزمة المالية الحالية، أن يشجّع بدوره أصحاب المصلحة على التحرّك وتولّي زمام المبادرة. وإلى جانب المساهمة في الإنتاج المحلي في وقت باتت فيه السلع المستوردة باهظة الكلفة بالنسبة إلى العديد من اللبنانيين، تُشكّل الحِرف أداةً قويةً لتحقيق التماسك الاجتماعي، لا بين اللبنانيين فحسب بل بين اللبنانيين ومجتمعات النازحين واللاجئين المقيمين في البلاد أيضاً.

يجب أن تتمثّل أولوية هذه الاستراتيجية الوطنية المتكاملة، في المقام الأول، بزيادة حجم الأنشطة وتوفير فرص عمل. لكن بغية تحفيز الأنشطة، من الضروري نشر التوعية وإيجاد الطلب. في هذا الإطار، يمكن اعتماد استراتيجية وطنية مستوحاة من "رؤيا استراتيجية التنمية ٢٠١٥"[21] التي اعتمدها المغرب وأثبتت نجاحها الكبير. ارتكزت الاستراتيجية المغربية على الأصالة كمحفّز أساسي على النموّ، جاعلةً من توفير فرص العمل أولويةً لها. جديرٌ بالذكر أنّ السلطات المغربية كانت قد أعربت لوزارة الشؤون الاجتماعية في الماضي عن استعدادها لتبادل خبراتها مع لبنان. إلى جانب ذلك، تتمتع تونس بقطاع حِرفي ناشط، أمّن ٣٥٠ ألف وظيفة مباشرة عام ٢٠١٩، كما ساهم – بفضل أكثر من ٢٤٠٠ مؤسسة – بـ٤,٥٨٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلاد، مع قيمة سنوية للصادرات بلغت ٨٥ مليون دينار تونسي (حوالى ٣٢ مليون دولار).[22]

بدا جميع المصمّمين الذين تحدّثنا معهم، والذين جمعوا في تصاميمهم الحِرف والتراث، مقتنعين بوجود احتمالات واسعة غير مكتشفة بعد. كما أكّدوا أنّ الحِرفيين مستعدون للعمل، وقادرون تماماً على إنتاج كميات كبيرة في حال تلقوا طلبيات بذلك مسبقاً، لكن لا بدّ من زيادة الطلب أولاً. ولا يشذّ الحِرفيون عن هذا الرأي من حيث استعدادهم للعمل وقدرتهم على إنتاج كميات كبيرة، شرط تأكدهم أنهم سيتمكنون من بيعها. بالإضافة إلى أهمية توفير الطلب، يجب أن تعالج الاستراتيجية سلسلة القيمة بأكملها – أي من الإنتاج إلى التسويق والمبيعات – لكي تؤتي ثمارها. فإذا كانت إحدى الحلقات في السلسلة مفقودة، ستؤول الاستراتيجية برمّتها إلى الانهيار.

19-الإطار الاستراتيجي الوطني للتعليم والتدريب المهني والتقني، شاركت في النشر اليونيسف، منظمة العمل الدولية، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الزراعة، وزارة العمل في الحكومة اللبنانية بالإضافة إلى مكتب التوظيف الوطني.
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_633487.pdf

20-Ministry of Industry, UNIDO, The Lebanese Industry Plan 2025, 2018,
http://www.industry.gov.lb/getattachment/PublicationsAndStudies/Genral-final-en-(1).pdf?lang=en-US:

21-Royaume du Maroc, Vision 2015 de l'Artisanat: notre authenticité moteur de notre essor.
http://www.abhatoo.net.ma/maalama-textuelle/developpement-economique-et-social/developpement-economique/artisanat/politique-artisanale/vision-2015-de-l-artisanat-notre-authenticite-moteur-de-notre-essor-contrat-programme-2006-2015

22-Samir Dridi, Secteur de l'artisanat : 2020, une année fort prometteuse, La Presse, January 30, 2020.
https://lapresse.tn/46382/secteur-de-lartisanat-2020-une-annee-fort-prometteuse/

يتميّز لبنان أيضاً بانفتاحه على دمج ثقافات متنوّعة، وقدرته على الترويج للحِرف والتراث الشرق الأوسطي، من دون حصر نفسه بالتراث اللبناني فقط. ومن الأمثلة على ذلك، بعض المبادرات الناجحة مثل مؤسسة حِرفيي لبنان والشرق بإدارة مي وناديا الخوري، والشرق ٤٩٩، اللذين يعكسان العالم الذي نعيش فيه، بحدوده المرنة والمتغيّرة، ويقدّمان منتجات إبداعية تعكس التنوّع ومزيج الثقافات، جاذبةً بذلك جمهوراً أوسع. بالإضافة إلى ذلك، بحسب كميل طرزي من "ميزون طرزي"، بمقدور اللبنانيين إرضاء ذوق الأوروبيين من حيث نوعية منتجاتهم والمرونة في الاستجابة إلى متطلبات الزبون الأوروبي. فإذا ما نعمت البلاد، مرةً جديدةً، بمستوىً معيّن من الأمن والاستقرار، يمكن للبنان أن يصبح أيضاً مركزاً إنتاجياً بالنسبة إلى الشركات الأجنبية التي تبحث عن اليد العاملة الماهرة بكلفة متدنية (خاصةً بعد انهيار قيمة العملة المحلية). من هذا المنطلق، يجب أن يركّز لبنان لا على زيادة الصادرات والطلب على السياح فحسب، بل على أن يشكّل أيضاً مكاناً لإنتاج سلع الشركات الغربية الباحثة عن مكان للاستعانة بمصادر خارجية. لكن بهدف نشر التوعية وجذب زبائن ومنتجين دوليين، على السلطات الرسمية القيام بالمزيد من حملات التواصل والترويج.

للاستفادة من إمكانيات القطاع الواسعة وجعل الحِرف مستدامة، يجب أن تعالج الإجراءات والسياسات عدة جوانب، مثل: تحسين بيئة الأعمال، الترويج والتسويق، تقدير الحِرفيين وحمايتهم، ضمان جودة المنتجات، كلفة الإنتاج، التحديث والتصميم، العلاقات بين القطاعات بما في ذلك الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتمويل.

وضع الحِرفيين ومأسسة القطاع

- **حماية حقوق الحِرفيين** من خلال إنشاء نظام للضمان الاجتماعي خاص بالمهنيين في القطاع.

- **تشريع وضع الحِرفيين** من خلال إنشاء كيانات قانونية مكيّفة مع خصائص القطاع (غالباً ما يكون لها مالك واحد).

- **بناء القدرات المؤسساتية** للمنظمات التي تمثّل الحِرفيين وشركات الأعمال المعنية بالحِرف التقليدية.

- **إنشاء قاعدة بيانات شاملة** بجميع الحِرفيين في لبنان واختصاصاتهم بالتفصيل. من شأن ذلك أن يمكّن المصمّمين اللبنانيين، والجمعيات، والمستثمرين الأجانب، والزبائن من إيجاد الموارد التي يحتاجون إليها والوصول إلى الحِرفيين اللبنانيين.

- **إنعاش نقابة الحِرفيين الفنّيين وإصلاحها** خاصةً وأنها تضمّ عدداً صغيراً جداً من الأعضاء وتشهد حالة جمود منذ عدة سنوات.

- **إنشاء جمعية محترفة للمصمّمين اللبنانيين**. سيحسّن إطار كهذا، سواء أكان له شكل نقابة أم أي نوع آخر من الجمعيات، المنافع التي سيستفيد منها أعضاؤه، وبالتالي ستعود بالفائدة على الحِرفيين أيضاً من خلال التفاوض على تجميع الشحنات وإرسالها، وبالتالي تحسين شروط الشحن والتصدير والشؤون اللوجستية ذات الصلة.

- **إنشاء هيئة تنظيمية**، كغرفة للحِرف أو وكالة لتطوير الحِرف، مثل بيت الحِرفي المغربي[23] الذي يقدّم استشارات بشأن سياسات الحكومة المتعلقة بالقطاع، ويعمل على تنفيذها، كما يُعنى بتنظيم القطاع والترويج له. لكن يجب إنشاء مثل هذه الهيئة بموجب مرسوم. تتمتع مصلحة الحِرف والصناعات اليدوية في وزارة الشؤون الاجتماعية بكافة الامتيازات المطلوبة وبإمكانها أن تؤدي هذا الدور إذا حصلت على الموارد البشرية المطلوبة والميزانية المناسبة. فضلاً عن ذلك، من شأن منحها الاستقلالية المعنوية والمادية عن طريق تحريرها من سلطة الوزارة أن يعطيها الحرية للعمل من دون الخضوع للتأثيرات والاعتبارات السياسية التي تعيق تطوّرها.

23- بيت الحِرفي هي مؤسسة عامة مسؤولة عن الترويج للمنتجات الحِرفية المغربية على المستويين المحلي والدولي. أنشئت عام ١٩٥٧.
https://www.maisonartisan.ma/en/about-us/presentation-and-missions/

- **اعتماد تعريف واضح وشامل للحِرف والحِرفيين**. يُعتبر وضع التعريف أمراً مهماً. فعند تحديد إذا كان منتج ما يشكّل حِرفة، وما إذا كان مصنّعه حِرفياً، يمكن تحديد إذا كان هذا الأخير يستفيد من الخدمات المتعددة المذكورة آنفاً. من المفضّل اختيار تعريف واسع يشمل الحِرف المحدّثة والمطوّرة. لهذا السبب، يبدو أنّ تعريف اليونيسكو[24] هو الأنسب. وتُعتبر اليونيسكو المنظمة العالمية التي تُعنى بهذه المسألة على المستوى العابر للحدود الدولية. من هنا، فإنّ إقامة روابط بالأنشطة التي تنظّمها اليونيسكو في هذا القطاع سيمنح الحِرف المحلية آفاقاً أوسع.

تحقيق المواءمة والتنسيق بين الشركاء

- **توضيح أدوار الوزارات وتوطيد التعاون بينها**، فضلاً عن بقية الجهات الرسمية المعنية بالحِرف، لتجنّب تكرار المبادرات بلا طائل، وتضارب المصالح، وتبديد الجهود. تملك كافة المؤسسات التالية روابط بصناعة الحِرف، وهي: وزارات الشؤون الاجتماعية، والسياحة، والثقافة، والصناعة، والاقتصاد والتجارة، والعمل، والخارجية، وغرفة التجارة والصناعة، وكفالات، والمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال)، وبيت الحِرفي.

- **التفاعل والتنسيق مع البلديات** التي غالباً ما تملك ميزانيات أكبر وأكثر مرونة من الوزارات، ويمكنها البدء بتنفيذ مشاريع محلية بالتنسيق مع مجموعات مجتمع مدني ومانحين دوليين. فيمكن للبلدية أن تكون نقطة تنسيق أساسية، وبالتالي يجدر بها أن تؤدي دوراً في مجال التنسيق والتشبيك والدعم المؤسساتي. من الأمثلة على ذلك بلدية جزين التي عرضت مجموعة "ياد" المطوّرة من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) بالتنسيق مع وزارة الصناعة. يتطلب هذا الأمر من البلديات في المناطق التي تشتهر بمهاراتها البارزة في مجال حِرفة معيّنة أن تدرج عدداً من المشاريع المتعلقة بدعم القطاع في ميزانياتها السنوية. ويمكن اختيار هذه المناطق بالتعاون مع وزارات السياحة والشؤون الاجتماعية والداخلية والبلديات.[25]

- **الاستفادة من مجموعة "ياد"** التي تُعتبر ملكاً لوزارة الصناعة بصفتها مشروعاً تجريبياً. ويجب تقييم ما إذا كان ينبغي للمشروع أن يبقى ضمن وزارة الصناعة أم ينتقل إلى سلطة أكثر اختصاصاً في الموضوع، مثل وزارة الشؤون الاجتماعية. كما يمكن التفكير في إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص.

- **التعبئة والتنسيق بين مختلف الشركاء**، أمحليين أم أجانب، من القطاع العام أم الخاص، فضلاً عن المموّلين المحليين والدوليين، بهدف تصميم مشاريع تجريبية وجذب التمويل لفترة طويلة المدى.

- **تحديد وكالات وبرامج الأمم المتحدة** على غرار اليونيسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة العمل الدولية التي يمكن أن تلبّي الاحتياجات الوطنية في قطاع الحِرف، وضمان التنسيق بينها. على سبيل المثال، أشرف مكتب اليونيسكو في المغرب على إعداد وتطبيق مشروع "الصناعات الحِرفية وتوفير فرص العمل للشباب والنساء الأشد فقراً"[26]، الذي ركّز على تطوير المؤسسات الحِرفية الصغيرة كأداة للحدّ من الفقر. فكان توليد المداخيل وفرص العمل، في هذه المقاربة، الاستراتيجية المستخدمة لمعالجة مشاكل الفقر المدقع والجوع.

24- "المنتجات الحِرفية هي تلك التي ينتجها حِرفيون، إما يدوياً بشكل كامل أو بمساعدة أدوات يدوية أو حتى آلية، طالما أنّ المساهمة اليدوية المباشرة للحِرفي تبقى المكوّن الأساسي الأكبر للمنتج النهائي. ولا يتم فرض قيود على كمية هذه المنتجات التي تصنع من مواد خام تتأتى من مصادر مستدامة. تكتسي المنتجات الحِرفية أهمية خاصة نظراً إلى الخصائص الفريدة والمميزة المتأصلة فيها، سواء استخدمت لأغراض منفعية أو جمالية أو ثقافية أو فنية أو زخرفية أو تقليدية أو دينية أو رمزية."
http://uis.unesco.org/en/glossary-term/craft-or-artisanal-products

25- تُعتبر وزارة الداخلية والبلديات مسؤولة عن البلديات، وتشارك في الموافقة على ميزانياتها ونفقاتها.

26-Richard NOELLA, Handicrafts and Employment Generation for the Poorest Youth and Women, UNESCO, 2007
https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000156772

بناء القدرات والتدريب المهني

عام ٢٠١٨، نشرت وزارة التربية والتعليم العالي الإطار الاستراتيجي الوطني للتعليم والتدريب المهني والتقني لفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢،[27] بدعمٍ من اليونيسف ومنظمة العمل الدولية. وقد شاركت في الاستشارات مجموعةٌ واسعةٌ من الشركاء المحليين، مثل وزارة العمل، ووزارة الزراعة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ومكتب التوظيف الوطني، والمركز الوطني للتدريب المهني، وممثّلين عن القطاع الخاص، ومنظمات غير حكومية.

من هذا المنطلق، فإنّ الإطار موجود وقد تمّ تحديثه مؤخراً. لذا، يجب الاستفادة من ذلك وتشجيع كلّ من التعليم الرسمي وغير الرسمي في قطاع الحِرف. من شأن دعم التعليم أن يتّخذ عدة أشكال مثل:

- **تدريب الحِرفيين** وتطوير مهاراتهم.
- **إنشاء معاهد تقنية** وتحديث المعاهد الحالية.
- **الاستفادة من القدرات التدريبية لوزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية** من خلال التواصل مع عدد أكبر من المتدرّبين المحتملين، لا سيما في أوساط الشباب.
- **تطبيق المناهج التعليمية الحِرفية في الجامعات**؛ وبالتالي تغيير النظرة القائلة إنّ هذه الصناعة تحتل مكانةً ثانوية وإنها مخصّصة للفئات المحرومة فقط. الاستناد إلى أمثلة المدارس والمعاهد التقنية في ألمانيا وإلى الشهادات الجامعية في المغرب.
- **سدّ الفجوة بين المصنّع والمصمّم**. بشكل عام، حتى اليوم في لبنان، يُعتبر المصمّمون من فئة المتعلمين الذين لا يجيدون كيفية التصنيع، في حين أنّ المصنّعين ينتمون إلى الفئة الأقل تعلّماً التي تفتقر إلى إمكانية الإبداع والابتكار.
- **تحديد المشاريع الهادفة إلى تمكين الأشد ضعفاً**، وإشراك كل من اللبنانيين وغير اللبنانيين، والنساء، والشباب.
- **تعليم الأنشطة الحِرفية لتلاميذ المدارس**، بما في ذلك تلاميذ المدارس الرسمية، لنشر التوعية بشأن القطاع.
- نسج شراكات مع اليونيسكو للتدريب على اكتساب المهارات في مجال التجارات الحِرفية، **وتبادل المعارف والمهارات** بين الدول، على نحو يعزّز التعاون بين دول الجنوب.
- **إنشاء شبكات** من خلال مراكز التعلّم المجتمعية المحلية، حيث يتم تبادل المبادرات بين الحِرفيين والقرويين (على نحوٍ يؤدي إلى تحسين الجودة، وإعداد تصاميم جديدة، والتشبيك مع المستهلكين إلخ.)، استلهاماً من التجربة الكمبودية في القطاع.[28] من خلال البلديات، وبفضل دعم محتمل من اليونيسكو، تشجيع الراشدين في القرى، ودعمهم، وتحفيزهم، لإدارة ورش العمل ونقل المعارف إلى الجيل الأصغر سناً، وبالتالي جعلهم يفتخرون بعملهم.

27- المرجع نفسه.

28- في كمبوديا، تمّ تدريب النساء والشباب الفقراء على صناعة السلال، والصباغة بطريقة الباتيك، والطباعة بالشاشة الحريرية، وتقنيات بسيطة في إدارة الأعمال. كما تمّ تأمين تدريبات على التنظيم والإدارة لتحسين أنظمة الإنتاج والتسويق الخاصة بالمشاركين. ولعلّ إحدى النتائج الأساسية لذلك كانت إحياء صناعة حرير الخمير التقليدي (Richard Noella, Op. cit.)

التصميم واستهداف الأسواق

أصبح إضفاء لمسة عصرية على التصاميم التقليدية، بغية تصنيع منتجات قادرة على التنافس في أسواق اليوم، ضرورةً لا بدّ منها. وفي هذا الإطار، على لبنان إيجاد موضعه التجاري المناسب، من خلال إضفاء مواصفات الأسواق العالمية على المنتجات الحِرفية المصنّعة محلياً. فمبقدور تغييرات طفيفة أن تُحدث فرقاً، من خلال:

- **تحسين نوعية المنتج** وأقلمته مع طلب السوق.

- **إنشاء لجنة خبراء** يقرّرون ما إذا كان يمكن الاستفادة من المشاريع المقترحة من قِبل الوكالات الأجنبية والمانحين الآخرين من أجل دعم القطاع، عوضاً عن ترك القرار بيد موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية ووكالات الأمم المتحدة ليقرّروا – عشوائياً – ما إذا كان منتج ما يُعتبر حِرفةً أم لا (الاستناد إلى تجربة مجموعة "ياد").

- **تخصيص ميزانيات البحث والتطوير** لتنفيذ المشاريع التجريبية.

- **التعمّق في إمكانية الحصول على خليط جديد من المواد الخام لإنتاج مجموعات مختلفة من الحِرف التقليدية** (الإسمنت، القش، التطريز إلخ.). على سبيل المثال، نجح حِرفيّو القلمون في دمج النحاس في المصابيح، ودمجه في الخشب والأثاث أيضاً. فضلاً عن ذلك، يمكن دراسة إطلاق تعاون بين أصحاب مهنٍ متنوعة.

- **التركيز على الأسواق المتوسطة والرفيعة المستوى**، حيث يتمتع لبنان بموضع مناسب، عوضاً عن منافسة السلع الرخيصة الكلفة، والمنتَجة على نطاق واسع وبكميات كبيرة، التي تروق للجمهور العريض.

- **نسج شراكات مع منظمات غير حكومية** للمساعدة في تحسين جودة المنتجات وأقلمتها مع الاحتياجات والأذواق الأجنبية والحضرية. على سبيل المثال، أدركت منظمة "أرض النساء" (Terre des Femmes) في المغرب أنّ الفخّار المصنّع وفقاً لتقنيات قديمة وبالية لا يجذب الكثير من الاهتمام كالفخّار المصنّع في المناطق الحضرية. فأصدرت توجيهات لتصميم الأواني الفخّارية بطريقة تتوافق مع احتياجات الزبائن وأذواقهم، كما نظّمت لقاءات بين منتجين محليين ومحترفين في هذا المجال من إسبانيا وفرنسا.[29]

- **إصدار شهادات ضمان الجودة**. تُعتبر شهادات الآيزو وغيرها من الشهادات الدولية باهظة الثمن. لذا، يجب إنشاء معايير لبنانية ذات مصداقية بالتعاون مع مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (ليبنور) ومعهد البحوث الصناعية في الجامعة اللبنانية الذي يُصدر أختاماً لضمان الجودة، رغم أنّ هذه الأخيرة لا تتعلّق بالحِرف على وجه التحديد. يمكن أن تسفر هذه العملية عن **إنشاء علامة تجارية رسمية بعنوان "حِرفة صُنعت في لبنان"**، تقوم على معايير أهلية محدّدة بوضوح.

تحسين بيئة الأعمال والشؤون اللوجستية

- **التشجيع على إنشاء تعاونيات** وإعادة تجميع الحِرفيين في مثل هذه البنى. يمكن الاستفادة من الخبرات المصرية في هذا المجال. فتجدر الإشارة إلى أنّ السلطات المصرية كانت قد اقترحت، وفقاً لنجوى بدير، تبادل خبراتها مع وزارة الشؤون الاجتماعية حول الموضوع. تُعتبر التعاونيات معفاةً من الضرائب إلا إذا وظّفت أشخاصاً، وفي هذه الحالة يجدر بها تسديد الضريبة على الدخل واشتراكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

29-http://terresdesfemmes.over-blog.com/ -29

- **منح إعفاءات أو حوافز ضريبية وإعفاءات من تسديد رسوم الضمان الاجتماعي**، تبعاً لمستويات الإيرادات، ومدى توظيف أشخاص جدد، وشراء المعدات.

- تقديم الحوافز للشركات التي تتعامل مع الحِرفيين، مثل "بواسولييه دو ريف" (Boisseliers du Rif) والشركات العائلية أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل "ميزون طرزي" (Maison Tarazi) التي تُعدّ شريكاً في القطاع وتساهم في نقل التراث وإضفاء الطابع الصناعي/المهني عليه من خلال زيادة القدرات الإنتاجية.

- **الاستفادة من دعم المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان** (إيدال)، خاصةً وأنه يمكن ربط الحِرف بقطاع السياحة الذي يندرج ضمن نطاق عمل إيدال، والاستفادة من آليات دعم الصادرات كتلك التي تمّ إعدادها لأجل قطاع الزراعة (عبر برنامج "إكسبورت بلاس" ثم "أغري بلاس").

- **تسهيل الإجراءات وتعديل معايير الحصول على شهادة المنشأ** المطلوبة للتصدير، لا سيما وأنّ المعايير الحالية تنطبق على المنتجات الصناعية بطريقة غير مكيّفة مع قطاع الحِرف. ينطبق الأمر نفسه على التسجيل في غرفة التجارة والصناعة، وهو شرط مطلوب للحصول على شهادة المنشأ.

- **تعليق العمل ببراءة الذمة الصادرة عن وزارة المالية**، المطلوبة لاستيراد المواد الأولية، وذلك إذا تولّى الحِرفيون استيرادها مباشرةً. جديرٌ بالذكر أنّ معظم المواد الأولية تُستورد لا من قِبل الحِرفيين أنفسهم بل من قِبل شركات كبيرة للبيع بالجملة تفرض شروطها الخاصة على الحِرفيين.

- **دراسة مسألة الإعفاء من الرسوم الجمركية** المفروضة على المواد الأولية المستوردة من الحِرفيين مباشرةً.

- **التفكير في إنشاء مركز لشراء المواد الأولية للحِرفيين**، على ألا يتقاضى منهم العمولات كما يفعل بائعو الجملة؛ وهو دورٌ يمكن أن تؤديه التعاونيات المذكورة آنفاً.

- **تزويد الحِرفيين بمساحات مجانية للعمل وعرض إنتاجاتهم**، مع إمكانية استخدام عدة مبانٍ حكومية أو بلدية شاغرة أو فيها بعض المساحات الفارغة.

- **إدخال محترفات الحِرفيين إلى المناطق الصناعية الحرة**. لا تدرج خطة لبنان الصناعة ٢٠٢٥ الحِرف ضمن قائمة المستفيدين الخاصة بها. جديرٌ بالذكر أنّ المناطق الصناعية الحرة تؤمّن بنى تحتية كاملة لصناعات مختلفة، وبالتالي يمكن للحِرف أن تستفيد بشكل كبير من بيئة كهذه.

- **إنشاء مكاتب في مختلف المناطق** لغرفة الحِرف أو وكالة تطوير الحِرف من أجل تسهيل كافة الإجراءات اللازمة لرواد الأعمال، والحِرفيين، والمصمّمين بغية إنجاز المعاملات المطلوبة، والوصول إلى السجل التجاري، والحصول على بطاقات التحفيز الضريبي ورخص لتنفيذ مشاريعهم.

إصلاح المديرية العامة للجمارك

- **محاولة إبرام اتفاق تعاون مع سلطة جمارك أجنبية ذات تجربة رائدة** يمكنها تقديم المساعدة والخبرات اللازمة لتحسين أداء الجمارك اللبنانية.

- **اعتماد مقاربة مدروسة لتطبيق إجراءات جمركية حمائية** تتعلق بالمنافسة غير العادلة، ومعايير الجودة، وغيرها من الإجراءات لزيادة قدرة الحِرف اللبنانية على المنافسة.

- **تسهيل استيراد الحِرفيين للمواد الأولية بشكل مباشر.**

- **تسهيل تخليص المعاملات الرسمية للحِرفيين والمصممين اللبنانيين الذين يشاركون في مهرجانات ومعارض** في الخارج، وإعفاؤهم من دفع الرسوم، سواء أكان ذلك أثناء خروجهم من لبنان أم في طريق عودتهم إليه، لدى إعادتهم البضائع إلى الوطن.

- **إنشاء مراكز لوجستية** في مرفأي بيروت وطرابلس ومطار بيروت، تتضمّن نقاطاً جمركية جامعة ومتعدّدة الخدمات، بغية تخفيف الوقت المطلوب لإفراغ حمولة البضائع، على نحوٍ يعود بالمنفعة على الحِرفيين اللبنانيين فضلاً عن الصناعيين والتجار بشكل عام.

تسويق القطاع والترويج له

يحتاج الحِرفيون إلى الوصول إلى أسواق يمكنهم فيها بيع منتجاتهم. فمن جهة، يحتاجون إلى زيادة اطلاعهم على كلّ من السوق اللبنانية الحضرية وأسواق الصادرات، مما يتطلّب نشر التوعية بشأن القطاع والترويج له، أمحلياً كان ذلك أم دولياً. أما من جهة أخرى، فلا بد أيضاً من نشر التوعية بين المجتمعات المحلية والشباب بشأن إمكانيات القطاع كمجال منتج يمكن المشاركة فيه. من هنا، يجب تحسين صورة القطاع وتطويره. فمن شأن نشر التوعية بشأن القطاع أن يوجد الطلب عليه، مما يشكّل العنصر الأساسي لإعادة تأجيج شرارة الحِرفيين وشغفهم بنقل حِرفتهم إلى غيرهم. كما يُعتبر تعزيز الروابط مع قطاع السياحة عنصراً أساسياً آخر لتعزيز إنتاج الحِرف واستدامة القطاع.

- **إنشاء علامة "حِرفة صُنعت في لبنان"** لتعزيز الاعتراف بهذه العلامة التجارية.

- **تقديم الدعم المالي لمساعدة الحِرفيين على حضور معارض دولية معيّنة** بشكل منتظم.

- **تزويد الحِرفيين بقاعدة بيانات بالمناسبات والمعارض** التي يمكنهم حضورها.

- **دعم تنظيم المعارض والمهرجانات المحلية** المخصصة للحِرف، وإشراك البلديات في هذه العملية، بالتوازي مع إنشاء معرض كبير ودائم للحِرف في بيروت أو طرابلس ليكون منصّةً للحِرف في منطقة المشرق.

- **الاستفادة من بعثات لبنان التمثيلية في الخارج**، مثل السفارات اللبنانية والملحق الثقافي أو التجاري للبنان في الخارج، وفي الماضي مكتب السياحة اللبنانية في باريس، لتكون وسيلةً للترويج للحِرف اللبنانية. نسج علاقات ثنائية مع غرف التجارة الأخرى (مثل الغرفة الفرنسية - اللبنانية، الألمانية - اللبنانية إلخ.).

- **تنظيم مسابقات للترويج للحِرفيين** وتعزيز الاعتراف بهم، وفقاً لنموذج مسابقة أفضل عامل في فرنسا[30] التي تقدّم جوائز تقديرية لمهن متنوّعة. يمكن أن تضمّ هيئة التحكيم جهات متنوّعة معروفة، كأساتذة في جامعات الفنون الجميلة والتصميم، وذلك بهدف تعزيز التوعية والانتشار. كما يمكن أن يشارك اللاجئون في المسابقة بغية الاعتراف بمساهماتهم، وتسليط الضوء على تعاون محتمل بين المجتمع المضيف ومجتمعات اللاجئين. بالإضافة إلى ذلك، يمكن التفكير في تنظيم مسابقات على المستوى الإقليمي بهدف تقدير المعارف والمهارات المحلية.

30- مسابقة "أفضل عامل فرنسي" هي منافسة بين الحِرفيين تُقام في فرنسا كل أربع سنوات. وفيها، يُمنح المرشّحون وقتاً معيّناً وموادّ أساسية لإنجاز تحفة فنية، مع محاولة الوصول إلى الكمال. تتولى هيئة تحكيم تقييم النتيجة النهائية، ويشمل ذلك طريقة العمل التي وقع عليها الاختيار، وسرعة العمل، والدراية، ومدى احترام قواعد الصنعة. يحتفظ المرشّحون الفائزون بلقبهم مدى الحياة.https://www.meilleursouvriersdefrance.info/concoursmaf.html

- **التعاون مع مبادرة أو مجموعة محلية خاصة غير ربحية** تُلبّي احتياجات عدد من المصمّمين الذين يعملون مع الحِرفيين وتروّج لهم. ولعلّ أحد الأمثلة على ذلك في مجال التصميم منظمة "هاوس أوف توداي"[31] (House of Today). نسج شراكات مشابهة تساعد في الترويج للحِرف اللبنانية على المستوى العالمي، استناداً إلى نموذج منظمة "أرض النساء" المغربية، وإطلاق حملة تواصل ذات طابع مؤسساتي في لبنان والعالم، بمشاركة وسائل إعلام دولية.

- **الاستفادة من قنوات التوزيع** العامة والخاصة، من خلال عرض الأعمال وتوزيعها في الفنادق وفي السوق الحرة لمطار بيروت مثلاً لكي تصل إلى السياح والمغتربين اللبنانيين، وكذلك في متاحف غير المتحف الوطني ومتحف سرسق، ولدى كبار تجار التجزئة حيث يتبضّع سكان المدن.

- **إنشاء منصة للتجارة الإلكترونية والترويج لها** تكون خاصة بوزارة الشؤون الاجتماعية، تبيع أيضاً منتجات من حِرفيين مسجلين آخرين بشروط تنافسية. وبالتوازي مع ذلك، **تسهيل مزاولة الأعمال لمنصات التجارة الإلكترونية الخاصة التي تبيع المنتجات الحِرفية ومنحها الحوافز اللازمة.**

- **تزويد الحِرفيين بقائمة من الشركات الناشئة المتخصصة بالتسليم/الشؤون اللوجستية** التي يمكنها أن تساعد في وصول منتجاتهم إلى أسواق خارج مناطقهم المحلية الخاصة.

- **اختيار وجهات سياحية مسؤولة ومستدامة** بناءً على الحِرف المشهورة فيها. من الأمثلة التي يمكن الارتكاز عليها في هذا المجال: الفيوم ونقادة في مصر، بكرزاي في لبنان، وعدة مشاريع من تنفيذ منظمة "أرض النساء" في المغرب، حيث شجعت الجمعية النُّزُل في المناطق الريفية على استقبال السياح الباحثين عن لقاءات ثقافية وتفاعلات إنسانية

- **تجديد الأسواق القديمة وتحديثها** في مختلف المناطق مثل صيدا، طرابلس وعنجر.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي التعامل مع بعض القطاعات كأولوية، استناداً إلى إمكانياتها الاقتصادية وقدرتها على توفير فرص العمل:

- المصنوعات النسيجية (الحياكة، التطريز، السجاد، النجود إلخ.): تشارك في هذا القطاع آلاف النساء من عدة مناطق، لا سيما المهمّشة منها مثل عكار والبقاع الشمالي. كما جمعت عدة مبادرات نساء لبنانيات وسوريات وفلسطينيات ومنها بإشرف وكالات للأمم المتحدة، مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على وجه التحديد. في هذا الإطار، يمكن الاستلهام من نموذج مركز ويصا واصف للفنون في مصر[32].

- أصبحت صناعة الفخّار والخزف عصريةً ورائجةً حول العالم. مع أنّ صانعي الفخّار يستوردون ا لمواد الأولية، لكن من الممكن التعمّق في ما تقدّمه التربة المحلية أيضاً. هنا، يمكن الاستلهام من مدرسة الفخّار في الفيوم[33].

- الأعمال الخشبية، نظراً إلى الإمكانيات الموجودة في طرابلس، ومبادرة "منجرة" إذا كان ما زال من الممكن الاستفادة منها.

31- تأسّست منظمة "هاوس أوف توداي" عام ٢٠١٢، وهي منظمة غير ربحية تبحث عن مصمّمين لبنانيين ناشئين، وتحتضنهم، وترشدهم، وتعتني بهم، وتعرض أعمالهم، وتربطهم بخبراء في مجال التصميم على المستويين الإقليمي والعالمي. https://www.houseoftoday.com/About-Hot/Mission-Vision.aspx

32- تأسّس مركز الفنون في أوائل الخمسينيات بالقرب من أهرامات الجيزة على يد المهندس الراحل رمسيس ويصا واصف ليكون مدرسة حياكة. وما لبث أن تطوّر ليشمل ورش عمل وصالة معارض، فضلاً عن متحف للمنحوتات والصناعات الفخّارية، وبيوت ومبانٍ زراعية مصنوعة كلياً من طوب الطين. https://archnet.org/sites/212

33- تأسّست هذه المدرسة في السبعينيات على يد فنانَين سويسريين، هما إيفلين بوريت وميشال باستور، وهي تدرّب الأطفال والراشدين على التقاليد المحلية في صناعة الفخّار وتقع في واحة الفيوم، على بعد ١٣٠ كلم جنوب غرب القاهرة.

•النحاس والنحاس الأصفر.

•صناعة الصابون. يُعتبر تطويرها سهلاً، كونها لا تتطلّب استثماراً مالياً كبيراً. وفقاً لنجوى بدير من وزارة الشؤون الاجتماعية، لاقى الصابون اللبناني استحساناً كبيراً في المعارض الإقليمية. ويُعتبر توفّر زيت الزيتون ميزةً إضافيةً يمكن الاستفادة منها، بالتعاون مع البلديات ووزارة الزراعة.

•القش: من السهل تطوير هذه الصناعة بفضل توفّر المواد الأولية. لكنّ كلفة الإنتاج تبقى عالية بالمقارنة مع المنافسة من جنوب شرق آسيا، زد على أنّ التصاميم المبتكرة ما زالت مفقودة بشكل كبير.

يتطلّب تطوير بعض القطاعات مثل صناعات الخشب والنحاس وقتاً أطول وجهوداً أكبر، في حين أنّ صناعة الصابون تُعتبر أسهل. مع ذلك، لغرض إعداد استراتيجية وطنية على المدى الطويل، يجب إعطاء الأولوية للقطاعات التي تتمتّع بإمكانيات كبيرة في مجال التصدير والنمو. من هنا، بهدف الاختيار على أفضل نحو، يجب إجراء دراسات مفصّلة للسوق فضلاً عن دراسات جدوى.

التمويل

يُعتبر الوصول إلى التمويل بطريقة مستقلة، وخاصةً بالنسبة إلى المجتمعات المهمّشة والضعيفة، ضرورياً. يصل التمويل من منظمات دولية مثل الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة ووكالات التعاون ذات الصلة، ومنظمات غير حكومية ثقافية مثل المجلس البريطاني، فتكون المشاريع الممولّة مصمّمة من قبل الممولّين أنفسهم. وقد ركّزت معظم هذه المشاريع على التدريب المهني، وبناء القدرات، وتحسين الجودة. إلى جانب ذلك، كان التمويل محدود المدة، مع العلم أنّ صناعة الحِرف تستغرق وقتاً. وبالتالي تدعو الحاجة إلى توفير دعم متكرّر وطويل المدى وتمويل خلال مختلف مراحل سلسلة القيمة.

يصعب تطبيق العديد من التوصيات أدناه في خضمّ الأزمة المالية والاقتصادية التي يمرّ بها لبنان. مع ذلك، تبقى أساسيةً لإحياء القطاع، لا بل يمكن اعتماد بعضها من خلال مبادرات خاصة أو دولية لإعادة النهوض.

- **تخصيص ميزانية لمصلحة الحِرف والصناعات اليدوية في وزارة الشؤون الاجتماعية وبيت الحِرفي** بما يتوافق مع مسؤولياتهما.

- **تخصيص ميزانية للإدارات ذات الصلة** في وزارات الثقافة، والسياحة، والصناعة، والاقتصاد والتجارة التي يمكنها دعم قطاع الحِرف، كلّ منها وفقاً لصلاحياتها.

- **تخصيص ميزانية للحِرف ضمن بلديات معيّنة** تملك الموارد المالية المطلوبة، لا سيما في المدن الكبرى.

- **نسج شراكات مع مؤسسات التمويل البالغ الصغر المحلية والأجنبية** مثل "بلانيت فينانس"[34] (PlaNet Finance) ومنصات التمويل الجماعي.

- **نسج شراكات مع رابطات المغتربين اللبنانيين** والمنصات التي تهدف إلى تعزيز الروابط بين المغتربين والمقيمين على أرض الوطن.

- **إفساح المجال أمام تخفيف مخاطر المؤسسات المالية وتفضيل ذلك** من خلال إعادة تمويل برامج تقاسم المخاطر المناسبة. **إعادة توجيه دور كفالات في ضوء الأزمة المالية الحالية** وتكليفها بدور إدارة التسليفات والمنح المرصودة للقطاع. فكانت المؤسسة قد توقّفت عن منح الكفالات في ظل عدم توفير المصارف للقروض.

- **اقتراح برنامج من تصميم الشركاء اللبنانيين** والسلطات المختصة وإرساله إلى مانحين دوليين ومؤسسات دولية، عوضاً عن العكس.

34- منظمة "بلانيت فاينانس" هي منظمة دولية غير ربحية تهدف إلى الحدّ من الفقر عبر المساهمة في تطوير قطاع التمويل البالغ الصغر. www.planetfinance.org

الملحق – دراسة قانونية عن قطاع الحِرف

إعداد: المحامية ليال صقر

تعريف اليونسكو للحِرف والتراث الثقافي

تُشكّل اتفاقية اليونسكو حول صون التراث الثقافي غير المادي لعام ٢٠٠٣ الصك الأول المتعدد الأطراف ذا الطابع الملزم الذي يستهدف صون التراث الثقافي غير المادي.

وقد عرّفت المادة الثانية[35] من هذه الاتفاقية التراث الثقافي غير المادي كما يلي:

"هي الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات – وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية – التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحيانا الأفراد، جزءاً من تراثهم الثقافي. وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوارث جيلاً عن جيل، تبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها، ويعزز من ثم احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية".

أدرجت الفقرة ٢ (ه) من المادة الثانية المذكورة أعلاه "المهارات المرتبطة بالفنون الحِرفية التقليدية" ضمن التراث الثقافي غير المادي.

وبدورها عرّفت اليونسكو بالتعاون مع مركز التجارة الدولية (ITC) المنتجات الحِرفية، في التقرير النهائي للندوة الدولية حول الحِرف والسوق الدولية (التجارة وتدوين الجمارك) لعام ١٩٩٧[36] كما يلي:

"هي تلك المنتجات التي يُنتجها الحِرفيون، إما يدوياً بالكامل، أو بمساعدة الأدوات اليدوية أو حتى الوسائل الميكانيكية، طالما أن المساهمة اليدوية المباشرة للحِرفيين تظل أهم مكوّن في المنتج النهائي. يتم إنتاجها دون قيود من حيث الكمية واستخدام المواد الخام من الموارد المستدامة. تنبع الطبيعة الخاصة للمنتجات الحِرفية من سماتها المميزة، والتي يمكن أن تكون نفعية، وجمالية، وفنية، وإبداعية، وثقافية، ومزخرفة، ووظيفية، وتقليدية، ورمزية دينية واجتماعية".

تعريف وزارة الشؤون الاجتماعية للحِرف وتصنيفها

تُعرّف وزارة الشؤون الإجتماعية الحِرفة على أنّها "عمل يدوي يهدف إلى تحويل المواد الأولية إلى منتج نهائي بطريقة فنية وهو ممتزج بالعمل الزراعي في قطاعات عديدة". وتعتمد الوزارة التصنيف الحِرفي التالي: حِرف معدنية (نحاس، فضة)؛ حِرف نسيجية (نول، تطريز)؛ حِرف خشبية (حفر، رسم، تلوين)؛ حِرف نباتية (قصب وقش، خيزران)؛ حِرف ترابية (فخّار، زجاج، سيراميك)؛ حِرف جلدية؛ حِرف غذائية (مخللات، مربيات، مجففات، تقطير)؛ حِرف معمارية؛ حِرف مختلفة (صابون، شمع).

35- نص اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة https://ich.unesco.org/ar/convention

36-Crafts and Design, Building confidence: crafts for development, UNESCO,
http://www.unesco.org/new/en/culture/themes/creativity/creative-industries/crafts-and-design/

التشريعات الدولية لحماية التراث الثقافي

انضم لبنان إلى عدة معاهدات دولية[37] تعنى بحماية التراث الثقافي، نعدّدها في الجدول التالي:

المعاهدة	التصديق
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦	(١٩٧٢)
اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالات النزاع المسلح لعام ١٩٥٤ وبروتوكولها الأول	(١٩٦٠)
البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤[38]	(٢٠١٩)
اتفاقية اليونسكو لحظر ومنع استيراد وتصوير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة لعام ١٩٧٠	(١٩٩٢)
اتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام ١٩٧٢	١٩٨٣
اتفاقية اليونسكو لحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه لعام ٢٠٠١	٢٠٠٧
اتفاقية اليونسكو حول صون التراث الثقافي غير المادي لعام ٢٠٠٣[39]	٢٠٠٧

أبرم لبنان اتفاقية اليونسكو حول صون التراث الثقافي غير المادي لعام ٢٠٠٣ بموجب القانون رقم ٢٠٠٧/٧٢ تاريخ ٢٠٠٦/٥/١٥[40] والذي دخل حيّز التنفيذ عام ٢٠٠٧. والتزم لبنان بموجب هذه الاتفاقية اتخاذ التدابير اللازمة لضمان صون التراث الثقافي غير المادي الموجود على أراضيه وتنميته وإحيائه، بما في ذلك:

- تحديد مختلف عناصر التراث الثقافي غير المادي ووضع قوائم لحصرها؛
- اعتماد سياسة عامة تستهدف إبراز الدور الذي يؤديه التراث الثقافي غير المادي في المجتمع؛
- تعيين أو إنشاء جهاز أو أكثر مختص بصون التراث الثقافي غير المادي؛
- تشجيع إجراء الدراسات العلمية والتقنية والفنية من أجل الصون الفعال للتراث الثقافي غير المادي خاصةً المعرّض للخطر؛
- اعتماد التدابير القانونية والتقنية والإدارية والمالية المناسبة من أجل تعزيز إدارة التراث الثقافي غير المادي ونقله؛
- التثقيف والتوعية وتعزيز القدرات في مجال صون التراث الثقافي غير المادي؛
- ضمان أوسع مشاركة ممكنة للجماعات والمجموعات وأحياناً للأفراد، الذين يبدعون هذا التراث ويحافظون عليه وينقلونه، وضمان إشراكهم بنشاط في إدارته.

37- All Multilateral Treaties by a Participant on a Particular Subject Term – Lebanon, Ministry of Foreign Affairs and Emigrants, https://www.mfa.gov.lb/Library/Files/Uploaded%20Files/multilateral%20treaties%20with%20Lebanon%20by%20subject.pdf

38- http://www.legallaw.ul.edu.lb/LawView.aspx?opt=view&LawID=284505

39- http://www.legallaw.ul.edu.lb/parliament/P21/2006/P2006N13/024.html

40- http://www.legallaw.ul.edu.lb/LawView.aspx?opt=view&LawID=9103

التشريعات الوطنية لحماية التراث الثقافي

يعترف الدستور اللبناني، لا سيما في مقدمته فقرة (ز)، بأن الإنماء المتوازن للمناطق على المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي هو دعامة أساسية لوحدة الدولة واستقرارها.

لا يوجد بعد في لبنان نصوص قانونية تتعلق بصون التراث الثقافي غير المادي. وعلى الرغم من تصديق لبنان على اتفاقية اليونسكو بشأن التراث الثقافي غير المادي لعام ٢٠٠٣، فإنه لا يملك بعد بنية أساسية مؤسسية موحّدة تتولّى إدارة التراث الثقافي غير المادي. كما أنه لم يقم بإعداد أو تنفيذ سياسة وطنية لصون هذا التراث أو تعزيزه. وتندرج مختلف مجالات التراث الثقافي غير المادي في نطاق اختصاص عدة مؤسسات عامة أو منظمات غير حكومية ذُكرت في متن هذه الدراسة.

محفّزات وقيود نمو القطاع الحِرفي اللبناني

شهادة المنشأ

منح المرسوم الاشتراعي رقم ٣٦ تاريخ ١٩٦٧/٨/٥[41] غرف التجارة والصناعة اللبنانية (التي تخضع لرقابة وزارة الاقتصاد) الحق الحصري بإصدار شهادات المنشأ والمصادقة على الفواتير. شهادة المنشأ هي وثيقة تثبت ملكية البضائع المصدرة، وتثبت وجهة هذه البضائع، واسم البلد الذي صنعت فيه ومنشأها.
حدّدت غرف التجارة والصناعة المستندات والشروط المطلوبة للاستحصال على شهادة المنشأ اللبناني وفق الآتي[42]:

للتاجر	ينبغي إبراز فواتير المورّدين المحلّيين (المصنع المحلّي الحائز على إفادة صناعية) باسم التاجر المصدّر
للصناعي	ينبغي إبراز إفادة صناعية صالحة عند طلب التصديق تشمل البضائع المصدّرة
للمنتجات الزراعية	يتوجّب توفّر مصادقة مسبقة من وزارة الزراعة على المنشأ اللبناني للسلعة
للمنتجات الحيوانية	ينبغي إبراز إفادة منشأ صادرة عن مكتب الانتاج الحيواني في وزارة الزراعة، تكون مطابقة للفاتورة

يظهر جليّاً أن فئة الحِرفي غير مدرجة في جدول "شهادة المنشأ اللبناني" المنظمة من قبل غرف التجارة والصناعة اللبنانية، وهي شهادة ضرورية للوصول إلى سوق التصدير، مما يدفع بعض الحِرفيين للتسجيل كصناعي وإن حمل هذا التسجيل في طيّاته مزايا لا تنطبق على صفة الحِرفي.

إن إصدار شهادة منشأ لبناني تتطلّب توافر الشروط التالية: التسجيل لدى غرفة الصناعة والتجارة (إذا كان مصنّعاً)، التسجيل لدى السجل التجاري (إذا كان تاجراً)، وتثبُّت الغرفة من المنشأ اللبناني للبضاعة.

إذا أراد الحِرفي الحصول على شهادة وتصدير مُنتجاته، يجب أن يطلب الخضوع للكشف من قِبل وزارة الصناعة لتتمكّن غرفة التجارة من منحه الشهادة. وفي الواقع، تنطبق شروط الحصول على الشهادة على الصناعيين فحسب، وليس على الحِرفيين.

41- http://www.legallaw.ul.edu.lb/LawView.aspx?opt=view&LawID=203220
42- Chamber of Commerce and Industry of Beirut, http://ccib.org.lb/uploads//Certification/Ar/COOconditionsar.pdf

معايير الجودة للبضائع الحِرفية

مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية "ليبنور" هي مؤسسة عامة ترتبط بوزارة الصناعة. أُنشئت بموجب قانون صادر بتاريخ ١٩٦٢/٧/٢٣[43] تتولى بموجبه وحدها وضع المقاييس والمواصفات الوطنية ونشرها وتعديلها، ومنح حق استعمال شارة المطابقة للمقاييس والمواصفات. لم تضع "ليبنور" أي نظام جودة مرتبط بالحِرف ولا توجد معايير واضحة ومواصفات محدّدة للبضائع الحِرفية ممّا يصعّب وصولها إلى سوق التصدير.

الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

اعتمدت الحكومة اللبنانية سياسات تحرير التجارة كجزء من استراتيجيتها الاقتصادية الشاملة الهادفة إلى الاندماج مع الاقتصاد العالمي. وفي هذا الإطار، وقّع لبنان على اتفاقيات تجارية متنوعة لا سيما مع الاتحاد الأوروبي أبرزها:

- الشراكة الأورومتوسطية: تم التوقيع على هذه الاتفاقية في العام ٢٠٠٢، والتي دخلت حيّز التنفيذ في العام ٢٠٠٣، مما جعل الأسواق الأوروبية مفتوحة أمام البضائع اللبنانية معفاةً من الرسوم الجمركية. وفق المادة ٩ من الاتفاقية فإن خفض الجمارك جاء تدريجياً على المنتجات المستوردة إلى لبنان والتي يكون منشؤها المجموعة الأوروبية والتي تصبح معفاة كاملةً من الرسوم بعد ١٢ عاماً من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ.

كما وقّع لبنان على المعاهدة الإقليمية لقواعد المنشأ التفضيلية للمنطقة الأورومتوسطية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، والتي صدّقها البرلمان في شباط/فبراير ٢٠١٧[44].

- اتفاقية التجارة الحرة مع المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة (إفتا): في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، تمّ التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة (إفتا) ولبنان، وهي تؤمّن دخولاً حراً للصادرات الصناعية اللبنانية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي والتي تشمل سويسرا وليشتنشتاين والنرويج وإيسلندا[45].

بالتالي وبموجب المعاهدة الجمركية بين لبنان والاتحاد الأوروبي، تُعفى البضائع المُستوردة من الاتحاد الأوروبي من الرسوم الجمركية، وكذلك الصادرات اللبنانية إلى الاتحاد، بهدف تعزيز التبادل التجاري بين الجانبين. يتيح ذلك المجال أمام الصناعيين اللبنانيين ولا سيما الحِرفيين منهم توسيع نشاطهم والوصول إلى الأسواق الأوروبية.

43-http://www.legallaw.ul.edu.lb/LawView.aspx?opt=view&LawID=203220

44-Chamber of Commerce and Industry of Beirut, http://ccib.org.lb/uploads//Certification/Ar/COOconditionsar.pdf

45-https://www.economy.gov.lb/ar/services/trade/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%A7

اتفاقيات التبادل التجاري التي أبرمها لبنان

الولايات المتحدة الأميركية	الاتفاقية الإطارية للتجارة والاستثمار بين لبنان والولايات المتحدة[46] (تيفا)	وقّعت عام ٢٠٠٦، وتعهّد بموجبها الطرفان بتعزيز بيئة مؤاتية للتبادل التجاري والاستثمار. كما التزم الطرفان بتشكيل مجلس الولايات المتحدة - لبنان للتجارة والاستثمار، إلا أن هذا المجلس لم يُبصر النور حتى الآن.
البرازيل والأرجنتين	لا اتفاقيات حول التبادل التجاري	توجد مساعٍ من أجل انضمام لبنان إلى اتفاقية تجارة حرة مع دول المجموعة الاقتصادية لدول أميركا الجنوبية (مركوسور).
البلدان العربية	اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية	انضم لبنان إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام ١٩٨٥، التي تقضي بالتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية في مختلف الدول العربية الأعضاء وصولاً إلى إلغائها نهائياً في العام ٢٠٠٥.[47]
	البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (غافتا)[49]	عام ١٩٩٨، اتخذ مجلس الوزراء القرار رقم ١٧ الذي قضى بتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية رقم ١٣١٧ تاريخ ١٩٩٧/٢/١٨ المتعلق بالإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.[48]
الصين	اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين جمهورية الصين الشعبية والجمهورية اللبنانية[50]	وقّعت عام ١٩٩٦، والتزم الطرفان بغرض تيسير التبادل التجاري بينهما بمنح الطرف الآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية بالنسبة للرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل وكذلك بالنسبة للإجراءات المتعلقة بالاستيراد أو التصدير.

46-https://ustr.gov/sites/default/files/uploads/agreements/tifa/asset_upload_file256_10274.pdf

47-http://www.economy.gov.lb/public/uploads/files/1234-1345-7.pdf

48-http://www.legiliban.ul.edu.lb/LawView.aspx?opt=view&LawID=7930

49-https://investinlebanon.gov.lb/ar/doing_business/legal_framework/international_agreements

50-http://www.economy.gov.lb/public/uploads/files/BTL/China-1996-%28A%29.pdf

يمكنك إرسال هذا التقرير، أو نسخه، أو توزيعه، شرط أن تنسبه إلى مؤسسة سمير قصير ومؤسسة فريدريش ناومان. لا يجوز استخدام هذا التقرير لأغراض تجارية. لا يجوز تعديل هذا التقرير أو تحويله.

يمثل هذا التقرير وجهة نظر الكاتبة ومؤسسة سمير قصير، ولا يمكن الاعتبار بأيّ شكلٍ من الأشكال أنه يعكس بالضرورة وجهة مؤسسة فريدريش ناومان.

©December 2020 - Samir Kassir Foundation
Address: Riverside Bloc C, 6th floor, Charles Helou Street, Sin el-Fil, Metn - Lebanon
Tel: +961 1 499012
Email: info@skeyesmedia.org
www.skeyesmedia.org
Graphic design: Mahmoud Younis
Editors: Ayman Mhanna and Youssef Melhem el-Hachem
Translation: Nour el-Assaad